نشأة بنوك الادخار وأغراضها
فى الدول المختلفة

الدكتور عبد الجليل هويدى

مقـــدمة :

تسعى كل دولة لتحقيق غرضين : أحدهما اقتصادى وهو بذل الجهد لتوفير رؤوس الاموال اللازمة لزيادة تقدمها ، والثانى اجتمـــاعى وهو رفاهية المجتمـــع .

كما يأمل كل فرد فى تحقيق رفاهيته الاجتماعية فى الحاضر والمستقبل ، وذلك بزيادة دخله فى الحاضر ، وادخار جزء منه للمستقبل .

ولعل من أصلح المؤسسات وأقدرها لتحقيق الغرضين ســـالفى الذكر وأمل الافراد فى تيسير سبل حياتهم هى مؤسسات الادخار المحلية ، التى تعيش بين المواطنين فتشعر بأفراحهم وآلامهم وأسباب احتياجهم . فتعاون من يريد زواج أولاده ، بما تؤديه له من مدخراته السابقة ، وتنشىء مصانع ريفية أو بيئية فى المنطقة يعمل بها أبناء الحى أو الاقليم ، فتخلق رواجا اقتصاديا داخله ، وتعين المحتاج وقت الحاجة اذا حلت به كارثة ، وتواسى من فقد أحد أفراد أسرته بتقـــديم معونة مالية له ، فهى لهم بمثـــابة الام الرؤوفة التى ترعى أولاها وتحنو عليهم .

ويمكن تعريف بنوك الادخار المحلية بأنها أجهزة لا تبغى الربح أساسا وتتخصص فى خلق وتنمية الوعى الادخارى وجمع المدخرات الصغيرة مع ادارتها واستثمارها فى النطاق الاقليمى ، لزيادة رفاهية المجتمع وتدعيم الادارة المحلية .

ويمكن تلخيص أهم أهداف بنوك الادخـــار المحلية فى الدول المختلفـــة فيما يلى :

١ ــ نشر وتنمية الوعى الادخارى لدى المواطنين جميعا مع اعتبار هذا الهدف رسالة قومية يجب أن تؤدى الى أن يتوافر لدى كل مواطن الشعور الكامل بأنه مسئول أمام ضميره عن تحقيق مدخرات دورية لزيادة رفاهية مجتمعه الصغير .

٢ ــ تدريب الفرد على القيادة الجماعية وتنمية روح الفريق فى العمل مع غرس عادة التفكير والمنافسة والتخطيط الجماعى .

٣ ــ الاهتمام بالطابع الاقليمى لتدعيم الحكم المحلى ولتكوين علاقات وثيقة بأهالى المنطقة وتفهم احتياجاتهم العقلية ليتسنى استكشاف مواطن التخلف لاستنباط وسائل العلاج .

٤ ــ تجميع المدخرات فى كل منطقة وادارتها واستثمارها فى تمويل المشروعات المختلفة .

٥ ــ تنمية النشاط الاقتصادى المحلى ثم الوطنى وذلك بزيادة الاستثمار فى جميع المناطق المحلية وبامداد الصناعات الصغيرة والحرفية بالاموال اللازمة لرفع كفاءتها .

٦ ــ مساعدة ذوى الدخول الصغيرة والمتوسطة فى شكل قروض قصيرة ومتوسطة الاجل لزيادة قدراتهم المالية أو التخفيف من آلامهم .

على أن فكرة تجميع المدخرات الصغيرة لم تظهر فقط بظهور بنوك الادخار، بل كانت هذه البنوك ثمرة تطور قديم لتلك الفكرة وهو ما سنعرض له فى المبحث الاول ثم ننتقل الى أسباب نشأة تلك البنوك وأغراضها فى كل من الدول الرأسمالية والاشتراكية والنامية فى ثلاثة مباحث تالية .

ثم نختتم الدراسة بتقويم لمدى نجاح بنوك الادخار فى تحقيق الاهداف المرجوة منها فى الدول النامية .

المبحث الاول

تطور فكرة تجميع المدخـرات الصغيرة

ترجع فكرة تجميع المدخرات الصغيرة الى الماضى السحيق ، اذ وجدت منذ نشأة الجماعة الانسانية ثم تطورت من حيث نظامها واغراضها وتنظيمها حتى أنتهت الى بنوك الادخار التى نعرفها فى وقتنا الحاضر وذلك على النحو الذى نورده فيما يلى :

١ ــ الادخار التجميعى فى نطاق الاسرة والقبيلة والمدينة :

يقسم كثير من العلماء حياة الانسان قبل التاريخ الى ثلاث مراحـل : الوحشية ، البربرية ونشأة الحضارة . والمعلومات التى وصلتنا عن هـذه الفترة ضئيلة ومبنية فى كثير منها على التخمين وما تركه الاولون من آثار . غير أنه من المتفق عليه أن المجتمع فى هـذه الفترة كان يأخذ شكل قبـائل أو عشـائر يرتبط أفرادها برباط الدم ، وكان يتميز بالعمـل الجمـاعى والاستهلاك الجماعى والملكية الجماعية (١) . كما كان الادخار يتم فى صورة تخزين أدوات وسلع ينبعث من عمل الجماعة وبارادتها ولم يكن يحـدث بارادة منفردة .

واستمر نظام القبائل سائدا حتى العصر اليونانى القديم . فكانت القبيلة أو العشـيرة فى العصر البدائى هى الوحـدة الاقتصادية والاجتمـاعية والسياسية . وفى العصر اليونانى بقيت القبيلة وحدة اقتصادية اجتماعية ، ولكن سادها نظام سياسى يختلف كثيرا عن النظام البدائى (٢) . ثم طرأت عدة تطورات على نظام القبائل أنتهى الى حلول نظام الاسرة محله .

وفى كلتا المرحلتين البدائية واليونانية ، كان نظام الادخار التجميعى المنبعث من اعتبار القبيلة أو العشيرة وحدة اقتصادية هو الذى ساد خلالها .

وفى العصر الحاضر ما زالت توجد بعض الحرف مثل الصيد والزراعة تمارس بواسطة آلات كانت مستعملة فى العصور القديمة ، ويعيش أهلها على بعض العادات التى كانت متبعة منذ ذلك المـاضى البعيد . فورثت بعض الاسر الريفية ، فى كثير من البلاد عادة الادخار الجماعية . ومن أمثلة ذلك

---

(١) الدكتور رفعت المحجوب « الاشتراكية » طبعة سنة ١٩٦٨ ص ٢٨ وما بعـدها .
(٢) الدكتور ابراهيم درويش « الدولة نظريتها وتنظيمها » طبعة سنة ١٩٦٩ ص ١١٩ والدكتور رفعت المحجوب المرجع السابق ص ٣١ .

ما يحدث فى مدينة كيلانتان Kelantan بالملايو حيث يكتسب الزوج نفقة معيشته من الصيد ، على أن تقوم الزوجة بادارة البيت ويتفقان على مقدار ما يدخرانه وما ينفقان من أموال ، ولا يدخر الزوج من أمواله بارادته المنفردة . ووسيلة الادخار أما باحتفاظهما بسلع يمكن تخزينها أو بمبالغ نقدية ، أو بتقديم أموال لاقاربهم وجيرانهم فى الافراح والمآتم على أن يقوم القريب أو الجار برد ما حصل عليه فى مناسبات مماثلة (١) .

ومثل آخر فى قرى الهند حيث تتكون الاسرة الهندية من الزوج والزوجة والاولاد ، ويمكن أن ينضم اليهم الابن حديث الزواج وزوجته . ويعملون جميعا كوحدة اقتصادية واحدة يخططون لمستقبلهم ويحددون نشاطهم ، وما يستطيعون ادخاره للمستقبل . فالامر هنا وحدة اقتصادية تقوم بادخار تجميعى لصالح جميع أفرادها وتأمينا لمستقبلها (٢) .

وفى قريتنا المصرية فى نطاق أسرنا الريفية يسود نظام ادخار الاسرة وجمع الاموال فى أوقات جنى المحصول لانفاقه فى أوقات الكساد ، وهو ادخار تجميعى أى لصالح أعضاء الاسرة جميعا سواء أكان بارادة الزوج المنفردة أو بارادة مجموع الاسرة (٣) .

فاذا انتقلنا من القبيلة والعشيرة والاسرة فى القديم والحديث وما أعتادت عليه من ادخار تجميعى الى نطاق محلى أوسع ، لاحظنا قيام بعض المدن فى القرون الوسطى بخلق صناديق لجمع مدخرات كثير من أفرادها للمساهمة فى علاج المرضى من الفقراء والبحث عن عمل للعاطلين والانفاق على العجزة والارامل والاطفال . وما زالت هذه الصناديق منتشرة فى كثير من البلاد فى العالم الحديث . كما قامت الكنائس والاديرة فى القرن السابع عشر بمجهود كبير لجمع كثير من المدخرات لاعمال البر والاحسان (٤) .

٢ ــ الادخار التجميعى فى نطاق النقابات المهنية والحرفية :

اعتمدت الصناعة فى القرون الوسطى على الحرفيين وعلى الورش العديدة فى كل مدينة أو قرية ، وانتظم القائمون عليها فى جماعات على النطاق المحلى ليتدارسوا المشاكل والعقبات التى تعترض حرفتهم ووسائل تنميتها وتدعيمها . وقد أنشأوا صناديق ادخار لمساعدة من يقعده المرض أو تعجزه الشيخوخة أو تحل به الفاقة بسبب التعطل . وكثرت هذه الصناديق مع

1-2) Raymond Firth : Capital, Saving and Credit in peasant societies, George Allen, N.Y. 1966 p. 317.

(٣) أشير الى هذا النوع من الادخار فى الندوة العلمية لمحاربة الاسراف التى عقدتها جامعة القاهرة من ١٠ الى ١٢ مايو سنة ١٩٦٥ وقد أشرنا فى رسالتنا للدكتوراه « سياسة الاقتراض العام الداخلى فى الجمهورية العربية المتحدة سنة ١٩٦٨ » الى هذا النوع ص ١٧٨ .

4) H.O. Horne. «A History of Savings Banks» Oxford Second Edition p. 2.

تعدد الحرف اليدوية التى انتشرت فى ذلك الوقت . ولم يستطع عمال التجارة انشاء مثل هذه النقابات المهنية الا متأخرا ، خلال القرن الثامن عشر نتيجة اتساع التجارة الاوربية بسبب الاكتشافات الجغرافية الجديدة وازدهار التجارة فى بلاد الشرق .

واستمرت معظم النقابات المهنية فى عصرنا الحاضر تمارس الادخار التجميعى ، على نطاق واسع .

٣ ــ الادخار التجميعى لاغراض محددة :

بعد أن استعرضنا الادخار التجميعى المبنى على رابطة الدم فى نطاق الاسرة والقبيلة ، والمؤسسة على المصالح المشتركة فى النقابات المهنية والحرفية ، نعرض لادخار تجميعى آخر لغرض محدد ، قد يكون الحفاظ على الثروة من الضياع أو السرقة ، أو مساعدة الفقراء ، أو القيام بعملية استثمار أو بناء أو غير ذلك من الاغراض .

فقد نشأت النقود الورقية بسبب ما تأصل لدى الانسان من عادة الادخار حيث خشى الافراد ضياع أو سرقة ذهبهم ومعادنهم النفيسة ، فذهبوا الى الصياغ ليحفظوها لديهم فى خزائنهم الحديدية . وفى مقابل هذا الايداع كان الصائغ يعطى للمودع ايصالا يتعهد فيه برد ما أودع لديه بمجرد طلبه . ونظرا للثقة المتوافرة فى الصائغ عند أهل المنطقة أو الحى الذى يعيش فيه ، غدت هذه الايصالات نقودا صالحة للتداول . ثم حدث تطور آخر اذ بعد أن كان الصياغ هم الذين يصدرون هذه الايصالات ، تولت البنوك القيام بهذه العملية . وكان أول بنك قام بذلك هو بنك استكهلم الذى أسسه بالمسترخ السويدى فى القرن السادس عشر . هكذا استطاع الصياغ ثم البنوك تجميع هذه المدخرات واستثمارها (١) .

وظهر نوع من الادخار التجميعى فى انجلترا لمساعدة الفقراء فى نهاية القرن السابع عشر بفضل الفيلسوف جون لوك John Locke ودانيل ديفو Daniel Defoe حيث ناديا بفكرة ساعد نفسك The Doctrine of self-help التى تحض الفقراء على أن يعملوا ويدخروا من عملهم دون أن يرتكنوا الى مساعدة من الدولة .

وأقترح الاخير فى مقال له فى عام ١٦٩٧ انشاء صندوق للمعاشات يشترك فيه العمال على أن يقتطع من كل منهم ٦ بنسات أسبوعيا . وانشاء هذا الصندوق يشبه الى حد كبير انشاء بنك للادخار ، اذ أن المشتركين يستطيعون اذا مرضوا أو أصيبوا أو قلت قدرتهم على العمل طلب مساعدة

---

(١) الدكتور أحمد جامع : محاضرات فى النقود والبنوك منسوخة على الالة الكاتبة لطلبة السنة الثانية بكلية الحقوق جامعة عين شمس ٧٠/٧١ ص ٣٣ وما بعدها .

الصندوق . بل أشار ديفو صراحة الى انشاء بنك لتجميع هـذه المدخرات حيث قال : « أن كل شخص فى وقت صـحته وفى شبابه يستطيع العمـل بنشاط لذلك يجب عليه ادخار جزء من دخله فى مكان أمين وهو « البنك » لينفقه فى أوقات مرضه أو شيخوخته أو حادث مفاجىء » .

ويبدو أن ديفو نشأت عنده فكرة هذا الصندوق من جمعيات الصـداقة friendly societies السـابق انشائها فى انجلترا سـنة ١٥٥٥ اذ تنوعت هذه الجمعيات وكثرت حتى اعترف بها رسميا بما يسمى بقانون روز سنة ١٧٩٣ . وزاد عدد أعضائها من ٥٠٫٠٠٠ عضو الى ٧٠٤٫٠٠٠ عضو فى سنة ١٨٠٥ . وقد أيد آدم سميث انشاء مثل هذا الصندوق وتلك الجمعيات لانها تعطى الحرية للافراد فى ممارسة العلاقات الانسانية بعيدا عن تدخل الدولة وهو ما يتفق مع مبادئه (١) .

واتخذ الادخار التجميعى بغرض الاستثمار أشكالا متعددة فى دول كثيرة غير أننا سنكتفى بالاشارة الى مثلين فقط أحدهما ابتدأ كادخار تجميعى محلى ثم توسعت استثماراته حتى شملت الدولة ، والآخر نشأ داخل دولة من الدول ثم انتشر فى عدة دول أخرى .

ففى ١٩ يونيو سنة ١٨٦٥ أتفق جماعة من المارسيليين بفرنسـا على استثمار مدخراتهم ، وقدرت بمبلغ ٢٠ مليون فرنك ، فى أعمال التجـارة والتأمين والمنشآت البحرية .

واستمرت الجماعة فى عملها على النطاق الاقليمى فى مدينة مرسـيليا ، فاشترت عربات لنقل الخدمات داخل المنطقة خصوصا فى الصيف تسـهيلا للمواطنين وعملا على راحتهم . ولعبت الجمعيـة الائتمانية المارسـيلية La Société Marseillaise de Crédit دورا هاما فى التوسع الاقليمى،وفتحت مجالات هامة للمستقبل ، ثم امتد نشاطها الى مدينة باريس فى سنة ١٨٨٢ ، فانشأت بنك الجنوب الشرقى وبلغ قيمة رأسماله فى سنة ١٩٢٩ مائة مليون فرنك ، وفى سنة ١٩٥٠ ، ٣٧٥ مليون فرنك ، وبعد ثلاث سنوات ٦٠٠ مليون فرنك . وقام البنك بانشاء شبكة تجارية كبرى ففتح ١٨ توكيلا ، ٧٠ فرعا ، ٤٦ مكتبا ، ثم امتد نشاطه الى الشمال حتى وصل مدينة ليون والى الجنوب الى دول المغرب الثلاث (٢) .

أما الصورة الثانية من هذه التجمعات الادخارية بقصد الاستثمار فنشمل : جمعيات اسـتثمار المدخرات ذات الاغراض المحددة وجمعيات اسـتثمار المدخرات فى البنـاء .

---

1) H. O. Horne op. cit. p. 5.

2) «Le Centenaire de la Société Marseillaise de Crédit» La Revue «Banque» No. 229, Juillet, 1965 p. 485.

١ ــ جمعيات وشركات الاستثمار :

ظهرت فى بريطانيا ثم فى القارة الاوربية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر لدى صغار المدخرين الحاجة الى استثمار مدخراتهم بطريقة آمنة مع الاستجابة للحاجات الاقليمية على أن تدار عملية استثمار هذه المدخرات بمعرفة مختصين وباشراف بعض المساهمين من المدخرين فنشأت ما يسمى بالاتحادات الاستثمارية Investment trusts وتسمى أحيانا جمعيات الاستثمار Sociétés d'investissement أو شركات الاستثمار تدعيما لفكرة الاستثمار التجميعى وتقوم باستثمار أموالها فى شراء أو بيع الاوراق المالية من أسهم وسندات وتقديم قروض لمنشآت عديدة وباستثمارات كثيرة أخرى . ويقتسم المشتركون هذه الارباح كل بنسبة ما قدمه للاتحاد من أموال . وقد حققت هذه الاتحادات أرباحا طائلة ، كما أنها حافظت على ثبات الاسعار فى الجهات التى نشأت فيها .

(أ) جمعيات الاستثمار ذات العدد المحدود من الاعضاء :

وقد ساد هذا النوع مسرح الاستثمار حتى أزمة سنة ١٩٢٩ ــ ٩٣٠ خصوصا فى الولايات المتحدة الامريكية ، حيث نشأت ٢٦٥ جمعية فى سنة ١٩٢٩ وحدها . ومن خصائص هذا النوع أن المساهم لا يستطيع الخروج الا اذا باع أسهمه فى البورصة ، أو حل محله مساهم آخر بشرائها . أما غير المساهمين فلا يستطيعون دخولها الا اذا حلوا محل مساهمين سابقين . وقد أدت أزمة سنة ١٩٢٩ الى خسارة كبيرة لهذه الجمعيات مما اضطر المشرع الامريكى الى اصدار قانون يحد من سلطة مديريها ، ويوجب اشهارها ، حتى لا تعمل فى الخفاء ، ثم عاد سنة ١٩٤٠ الى اعطاء المديرين بعض السلطة التقديرية للتصرف .

(ب) جمعيات الاستثمار المفتوحة :

وقد ظهرت فى الولايات المتحدة الامريكية سنة ١٩٢٤ وهى كما هو ظاهر من أسمها مفتوحة لمن يرغب فى المساهمة فيها بشراء أسهم جديدة تصدرها الجمعية للمساهمين الجدد . كما أنها تشترى أسهم المساهمين السابقين الراغبين فى التخلى عن أسهمهم . والمساهمة فى هذه الجمعيات مقصورة على الافراد الذين يمارسون حق الادارة الجماعية ، مما بث الثقة لدى المواطنين ، فأقبل عليها الكثيرون . وبعد أن كان عدد الافراد منذ عشرين عاما يقدر بـ ٣٠٠ر٠٠٠ مساهم أصبح عددهم يقرب من ستة ملايين مساهم ، بينما انخفض عدد المساهمين فى الجمعيات المحدودة الاعضاء كثيرا . فبعد أن كان رأس مالها فى سنة ١٩٢٩ ٨ مليار دولار انخفض فى الوقت الحاضر الى ٢ مليار دولار .

كما انتشرت جمعيات الاستثمار فى كثير من بلاد العالم مثل اليابان وكندا واستراليا واتحاد جنوب أفريقيا والمكسيك واسرائيل وسويسرا والمانيا وبلجيكا . وكان تقدمها بطيئا فى أول الامر فى انجلترا حتى سنة ١٩٥٨ ولكن

زادت أصولها فى الخمس سنوات التالية لتلك السنة ثلاثة أضعاف ما كانت عليه ، اذ بلغت ٣٥٠ مليون جنيه وبلغ عدد المساهمين ٤٥٠٫٠٠٠ مساهما (١) .

٢ ــ صناديق الادخار للبناء :

ظهر هذا النوع من وقت قريب نسبيا . وأصبح ذا قاعدة عريضة من صغار المدخرين فى المانيا عقب الحرب العالمية ١٩١٤ ــ ١٩١٨ وانتشرت صناديق الادخار للبناء فى الاحياء المختلفة للمدن الكبرى والاقاليم من سنة ١٩٢٨ . ورأت الحكومة الاشراف عليها عندما لاحظت أفلاس كثير من الصناديق الادخارية الخاصة ، وتعرض المساهمون فيها لخسارة كبيرة . وعهدت الحكومة الى مكتب الاشراف على التأمينات L'office de surveil-lance des assurances بالرقابة عليها . وقد اتسع مكان المساهمين فى هذه الصناديق . وارتفعت المبالغ المكتتب بها فى الفترة من سنة ١٩٥٢ الى سنة ١٩٦٤ من ١٩١٥ ألف مارك الى ٢١٢٠٠ ألف مارك وزادت عدد العقود للبناء من ١٥٦ ألف عقد الى ١٠٤٨ ألف عقد(٢) .

٤ ــ ظهور بنوك الادخار المحلية كأداة لتجميع المدخرات الصغيرة :

عرضنا لتطور الصور المختلفة لتجميع المدخرات الصغيرة التى يمتلكها ذوو الدخل المحدود ، والذين ساهموا بكدهم وعرقهم فى بناء مجتمع ادخارى، كان يرتبط حتى القرن السابع عشر برباط من أواصر الدم كما فى الاسرة أو القبيلة أو العشيرة ، أو بعلاقة ذات مصالح مشتركة كالانتماء معا لنقابات مهنية أو حرفية ، أو بصلة اجتماعية اخلاقية مبنية على البر والتضامن والتعاون ، كجمعيات الصداقة أو جمعيات الفقراء أو الصندوق الكنسى فى انجلترا .

هذا النوع من الادخار مبنى فى أغلبه على صفات اجتماعية تنبعث عن المجتمع وتأثرت به وأضفت على الادخار صفات أخلاقية روحية .

ولكن فى بداية القرن الثامن عشر ظهر نوع آخر من أنواع الادخار التجميعى وهو المبنى على المصلحة الفردية والمنفعة الخاصة ، أى الاستثمار بقصد النفع الذاتى فقط كما فى الادخار فى أول نشأة البنوك التجارية أو جمعيات الاستثمار أو صناديق الادخار للبناء .

ولا نقصد بذلك أن المجتمعات الانسانية حتى القرن الثامن عشر كانت مجتمعات أخلاقية وأن مجتمعات ما بعد ذلك القرن كان سعى كل فرد فيها

---

1) Jean-Claude Juffa, Revue «Banque» No. 213 Mars 1964 p. 149.

2) M. Koch, «Financement de la construction par le crédit différé dans la République Fédérale d'Allemagne», Revue «Banque» No. 233 Nov. 1965. p. 791.

لمصلحته الذاتية فقط ، بل نقصد بذلك أن الغلبة فى الادخار التجميعى كانت لهذه الصفة أو تلك .

لذلك اذا نظرنا الى فكرة انشاء بنوك الادخار المحلية وقد ظهرت فى نهاية القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر نجدها قد جمعت بين الصفتين . فحبذت الادخار وحثت عليه وجمعت الاموال من أفراد المجتمع المحليين على أساس من صفات اجتماعية ، وهى العمل على زيادة رفاهية المجتمع الذى يقيم فيه الفرد وزيادة تقدمه ، وانشاء الصناعات المحلية التى تتناسب والمجتمع الذى يعيشون فيه ، بحيث تنخفض أثمان المنتجات المصنوعة محليا ، وتمتص البطالة من المجتمع الصغير ، كما قصد بانشائها كذلك صالح الفرد ومنفعته الذاتية .

فالادخار يعود على الفرد بعوائد وأرباح نتيجة استثمار هذه المدخرات بمعرفة البنك فى المجالات التى يوافق عليها المجتمع المحلى .

ولكن ما هى أوجه الخدمة التى تقوم بها البنوك للمدخرين ؟ وما هى الخدمات التى يمكن أن تؤديها للمجتمع أو البيئة ؟

الواقع أن أسباب نشأة بنوك الادخار وأغراضها تختلف اختلافا جذريا من دولة الى أخرى تبعا لاختلاف الاسس والمبادىء التى يقوم عليها النظام الاقتصادى والاجتماعى السائد فيها .

فبنوك الادخار فى الدول الرأسمالية قصد بها ابتداء معاونة الطبقات المحدودة الدخل والفقيرة ومساعدة الافراد عند المرض ، أو التعطل أو كبر السن وأصبح غرضها الحالى معاونة أصحاب المدخرات الصغيرة على الوقوف فى وجه تحديات الرأسمالية .

أما فى الاشتراكية فالغرض من البنوك الادخارية هو تسهيل الخدمة للمدخرين فى استثمار مدخراتهم اذ تقوم الدولة بخدمة كبار السن وعلاج المرضى ، وتلتزم بتشغيل جميع القادرين على العمل . فأنشئت البنوك الادخارية للاسهام فى خدمة الاقتصاد القومى باعتبارها احدى وسائل تعبئة المدخرات القومية .

أما الدول النامية وهى الدول التى تسعى للحاق بركب الحضارة بالاسراع فى التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، وتنمية الفرد اجتماعيا وثقافيا ، فان البنوك الادخارية القائمة بها تعتبر عاملا من العوامل المساعدة لتحقيق هذا الغرض .

كل ذلك على التفصيل الذى سنورده فيما يلى عن نشأة بنوك الادخار ودورها فى كل الدول الرأسمالية ، والدول الاشتراكية ، والدول النامية على التوالى .

المبحث الثـــانى
بنوك الادخار المحلية فى الدول الرأسمالية

اختلفت أسباب نشأة بنوك الادخار المحلية فيما بين الدول الرأســمالية نفسها . ولكن هذا الاختلاف لا يمس الجوهر والاساس وانما يرجع الى اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والعلاقات الانسانية فى تلك الدول التى نشأت فيها هذه البنوك . وهو ما سنوضحه بالنسبة لبعضها .

١ ــ فى انجلترا :

نشأت فى انجلترا جمعيات الفقراء منذ القرن السادس عشر لمســاعدة الفقراء والمحتاجين ومن تحل بهم الكوارث المالية . وعند ما ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية ارتفاعا كبيرا فى الفترة التالية لسنة ١٧٩٣ واضطرت عدة بنوك تجارية الى اغلاق أبوابها ، واشتد الفقر بذوى الدخول الضعيفة ، نشأت جمعية فى سنة ١٧٩٦ تحت رعاية الملك أطلق عليها اسم « جمعية تحسين حال الفقير وزيادة رفاهيته » .

«The society for bettering the condition and increasing the comforts of the poor».

وقامت هذه الجمعية بدراسات عديدة انتهت فيها الى اقتراح تكوين بنوك ادخارية محلية هدفها محاربة الفقر . على أن يقوم الفقراء بمساعدة أنفسهم وقت الحاجة مع الاقلال من تدخل الدولة لمعاونتهم عند العوز أو الاصابة بالعجز أو الشيخوخة . وبعد أن كانت جمعيات الصداقة وجمعيات الفقراء تعتمد على ادخار الاغنياء لمساعدة الفقراء ، رأت هذه الجمعية لاول مرة قيام الفقراء بالادخار بأنفسهم لانفاق ما يدخرونه وقت الحاجة ، على أن تقوم الدولة برعاية هذه البنوك والاشراف عليها محافظة على أموال المدخرين من العبث بها أو اساءة استغلالها .

وعلى أثر ذلك نشأت « بنوك الاحد » Sunday Banks وعاون فى انشائها كثير من المفكرين وعلية القوم الذين يميلون الى عمل الخير للطبقات الفقيرة ، منال Thomas Lloyd, Joseph Smith of Wondover, Burgers of Winston, Dr. Shute Berrington فكان أعضاء كل بنك يجتمعون مساء يوم الأحد من كل اسبوع للمناقشة ، ويقدم كل منهم بنسا على الأقل . وكان يخصص ١/١٠ المبلغ المتجمع لمساعدة الأعضاء الآخرين ، والباقى يسترده

العضو مع زيادة تقدر تبعا لسن كل عضو عن المدة التى قضاها فى الادخار . وكلما زاد سنه كلما زاد العائد له من مدخراته .

ثم تغيرت عادة البنوك بعض الشيء ، ففى أول يناير سنة ١٨٠٤ أفتتح بنك توتنهام ، وكان يفتح أول يوم اثنين من كل شهر فقط ، على أن يقوم المدخر بدفع شلن فأكثر ، ويتعهد البنك بسداد المدخرات وقت طلبها بفائدة ٥ ٪ .

وساعدت مسز وكفيلد Mrs Wakefield على انشاء بنكين : أحدهما للسيدات ويقوم بسداد المدخرات بعد بلوغ العضو ٦٥ سنة . والآخر للصغار الذين تقل أعمارهم عن ٢٠ سنة ، ويشترك فيه العضو ببنس واحد على الاقل شهريا .

واذا كانت هذه البنوك تعمل على الاحتفاظ بنسبة صغيرة لمساعدة الفقراء ، فانها فى الوقت ذاته تجمع مدخرات الافراد لاستثمارها . ويستطيع المودع استردادها عند الطلب .

الا أن بنوك الادخار ابتعدت بعد ذلك عن مساعدة الفقراء الى وظائفها الاساسية فى استثمار المدخرات وسدادها وقت الطلب بعائد مجز للمدخر .

ومن أوائل البنوك التى انتهجت هذا السبيل « بنك الخدم » الذى انشيء سنة ١٨٠٨ بمساعدة السيدة أيزابلا دوجلاس Lady Isabella Douglas فقد دعى الخدم لايداع مدخراتهم بما لا يزيد عن ٥٠ جنيه لكل عضو بفائدة ٤ ٪ وضمن البنك فى رد المدخرات وسداد فوائدها أربع سيدات وأربعة رجال .

وانتشرت البنوك بعد ذلك بسرعة كبيرة خصوصا فى الفترة ما بين سنة ١٨١٠ الى ١٨١٧ ، بمساعدة كل من T.R. Malthus, Jeremy Bantham حيث كان لكتاباتهما أثر كبير (١) كما بدأت البنوك تسير بخطى واسعة نحو

---

1) H. O. Horne — op. cit. p. 30. It included these words from Malthus' Essay on the principle of population 1798 : To facilitate the savings of small sums of money and encourage young labourers to economise their earnings with a view to a provision for marriage, it might be extremely useful to have country banks where the smallest sums would be received and a fair interest paid for them. It would probably be essential to the success of any plan of this kind that the labourer should be able to draw out this money whenever be wanted it and have the most perfect liberty of disposing of it in every respect as he pleased.

تشـــجيع زيادة المدخرات ، فنجـــد مثـــلا بنك ريثويل Ruthwell Bank يرفع فائدة الودائع من ٤٪ الى ٥٪ بعد ثلاث سنوات من العضـــوية . ويكافىء من ينتظم فى الايداع اسبوعيا أو سنويا ، ويجيز سحب الودائع فى أى وقت ، على أن يكون سعر الفائدة ٤٪ ، ويمنح المودع فائدة ٥٪ فى حالات خاصة وهى الوفاة والزواج ، وبعد سن ٥٦ أو عند المرض ، وثبوت استفادة المودع من المبلغ فى حالة سحبه . وقد بلغت الودائع فى السنة الاولى لهذا البنك ١٥١ جنيه وفى السنوات التالية ١٧٦ ، ٢٤١ ، ٩٢٢ جنيها على التوالى . وفى نهـــاية سنة ١٨١٤ بلغت الودائع ١١٦٤ جنيه واستمر البنك فى نجاحه وزيادة ودائعه الادخارية .

وهكذا نجحت بنوك الادخار فى انجلترا وويلز وانتشرت فى أرجائها لدرجة كبيرة .

ولم تختلف أسباب نشأة بنوك الادخار فى اسكتلندا عن انجلترا أو ويلز وان امتاز الكثير منها بتنظيم ادارى دقيق لاختلاف العادات والتقاليد فى كل اقليم عن الآخر . وعلى كل فقد اعتمدت البنوك جميعها على المؤسسين الذين تحملوا وحدهم عبء مسئولية الكساد أو الافلاس . ولحرص الحكومة على قيام هذه البنوك لتحقيق الاغراض التى انشئت من أجلها أصدرت فى سنة ١٨١٧ ما يسمى بقانون روز Rose's Act وبموجبه قبلت الحكومة مسئولية كاملة عن الخسارة والكساد الذى يلحقها ، وضمنت تعويضا من صندوق ضمان انشأته لهذا الغرض . وانتشرت البنوك بعد هذا القانون فى انجلترا وويلز وايرلندا لمـــا تحققه من فوائد للبيئة التى انشئت بها وللضمان الذى أولته الحكومة لهذه البنوك .

يوضح الجدول الاتى أثر هذا القانون على انتشار بنوك الادخار المحلية (١) :

	انجلترا	ويلز	ايرلندا	المجموع
البنوك التى أسست قبل سنة ١٨١٥	٦			٦
البنوك التى أسست فى سنة ١٨١٦	٧٤	٤	٤	٨٢
البنوك التى أسست فى سنة ١٨١٧	٥٧	٥	١	٦٣
البنوك التى أسست فى سنة ١٨١٨	١١٩	٦	٧	١٣٢
البنوك التى أسست فى سنة ١٨١٩	٣٠	٢	٧	٣٩
البنوك التى أسست فى سنة ١٨٢٠	٣		٥	٨

1) H. O. Horne op. cit. p. 8.

ويتبين منه أن القانون قد أعطى لبنوك الادخار دفعة قوية من الثقة والامان فى نفوس المودعين . لذلك فقد بلغ عدد البنوك فى اسكتلندا ١٨٢ بنكا سنة ١٨١٩ وعدد البنوك فى جميع الجزر البريطانية فى أول ذلك العام ٤٨٥ بنكا .

وبعد أن كان معظم البنوك تتكون من حجرة واحدة بها منضدة وبضعة كراسى ومصباح واحد وصندوق نقدية ودفتر حسابات ، ويدير كل بنك ما يزيد أحيانا عن خمسين مديرا يقوم كل مدير بادارة البنك بمفرده لعدد من الساعات فى الاسبوع ، أصبحت البنوك تدار يوميا على أحدث النظم الادارية والمالية . وكان من أثر اهتمام الدولة بهذه البنوك أن أجرت كثيرا من التنظيمات وسبل الاشراف وأصدرت عدة قوانين خلال القرن الماضى فى السنوات ١٨١٨ ، ١٨٢٠ ، ١٨٢٤ ، ١٨٢٨ ، ١٨٣٣ ، ١٨٣٥ ، ١٨٤٤ .

وترجع كثرة صدور القوانين فى ذلك القرن ــ فى اعتقادنا ــ الى تذبذب سياسة الحكومة البريطانية بين تحملها مسئولية الاشراف والخسارة التى تلحق هذه البنوك ، وبين ترك البنوك تعتمد على نفسها فى تمويل الخسارة وفى الادارة الكاملة لاموالها . أى بين الحرية الاقتصادية أو التدخل لصالح الطبقات الضعيفة فى المجتمع الاوربى خلال القرن الماضى . ثم استقرت الى محاولة التخفيف من حدة البؤس الذى تلاقيه هذه الطبقات . لذلك أسفرت نهائيا عن التدخل برفق للاشراف على هذه البنوك .

وأنتشرت البنوك فى انجلترا بدرجة كبيرة ، ففى سنة ١٨٤٧ أى فى نهاية النصف الاول من القرن التاسع عشر بلغ عدد المودعين ثلاثين مليونا ومتوسط الودائع للفرد ثلاثون جنيها وبلغت الودائع فى سنة ١٨٥٣ ٢٦٠ر٣٦٢ر٢٣ جنيها ، وهذا يدل بوضوح على مدى انتشار الوعى الادخارى لدى المواطنين فى بريطانيا ومدى اهتمامهم برعاية البنوك الادخارية المحلية وبلغت الودائع فى سنة ١٩٤٤ ٣٠٥ر٥٦٢ر٥٩١ جنيها (١) .

وقد أدمجت بنوك الادخار المحلية أو ما يسمى ببنوك ادخار الامناء The Trustee Savings Banks ببعضها حتى أصبحت ٧٨ بنكا سنة ١٩٦٥ ولكنها توسعت فى فتح فروع كثيرة بحيث بلغت ١٤٠٠ فرعا فى مختلف أنحاء انجلترا (٢) .

والى جانب بنوك الادخار المحلية انتشرت بنوك البنس Penny Banks فى نهاية النصف الاول من القرن التاسع عشر بين أوساط العمال والشركات الصناعية حيث وجدت وكالات وجمعيات لتحصيل بنس أو عدة بنسات فى فترات

1) H. O. Horne, op. cit. p. 11.
2) Norman Burgess. op. cit. p. 5.

دورية ، ثم أودعت هذه المبالغ غالبا فى بنوك الادخـــار أو أدخرت لاجال للصرف منها على نفقات دورية ، أو أزمات عاجلة . والى جانب المبادرات لهذه الوكالات أو الجماعات فان بعض بنوك الادخار لاحظت أن انشاء الفروع وسط المصانع وفى أحياء كثيرة قد يكلفها الكثير من النفقات الادارية ، لذلك كلفت بعض الافراد بتحصيل هذه المبالغ البسيطة من الافراد وتقديمها فى فترات دورية لايداعها البنك الام ، أى بنك الادخـــار المحلى . وقد تشبهت بنوك ادخار البريد ببنوك الادخار المحلية فقامت بفتح عدة بنوك للبنس فى عدة جهـــات .

وانتشرت الدعوة لانشاء هذه البنوك وسط الجماعات المتجانسة ، فى الكنيسة ، فى النادى ، فى مؤسسة ميكانيكية ، فى القرية ، فى المدرسة ، والمقيمين فى شارع واحد من المدينة على أن يقوم فى كل جماعة متجانســة عدد من الافراد تشربوا روح الجماعة وتحملوا مسئولية جمع المدخرات لخدمة افرادها أو خدمة المنطقة التى يقيمون فيها . وافتتحت عدة بنوك فى جلاسجو ويوركشير وادنبرج ولندن وغيرها باعداد كبيرة وبلغ عددها فى لندن وحدها ٦٠٠ بنكا ، ولكن أغلق الكثير منها بعد ذلك . وفى جلاسجو افتتح ٢٦ بنكا وفى يوركشير وهى من المناطق الصناعية الهامة زادت الودائع من مليون جنيه فى سنة ١٨٨٢ الى ١٢ر٥٠٠ر٠٠٠ جنيه فى نهاية القرن التاسع عشر .

أبتدأت بنوك البنس بعد ذلك تستثمر أموالها بايداعها فى بنوك الادخار المحلية نظير فائدة مجزية بناء على قانون أصدرته الحكومة ســـنة ١٨٥٩ يبيح لها استثمار أموالها فى هذه البنوك أو باستثمار أموالها استثمارا تجاريا وليس محليا بامداد بعض المؤسسات والشركات والحكومة بقروض قصيرة وطويلة الاجل . فأقرضت شركات السكك الحديدية وحكومة الهند وشركات رهونات الاراضى وغيرها بفائدة ثابتة أى فى استثمارات ذات ضمانة كافية .

ولكن أهم ما قامت به هذه البنوك فى جميع الجزر البريطانية هو نشر الوعى الادخارى بين الاطفال والطلبة اذ انتشرت فى جميع مدارس المملكة المتحدة خصوصا بعد أن أصبح التعليم من اختصاص الادارة المحلية . فأدخلت دراسة الادخار كمادة أساسية . وساهم معظم الطلبة فيها بايداع مدخراتهم بهذه البنوك حتى بلغ عدد البنوك المدرسية وبنوك البنس ١٢ر٤٩٨ بنكا . وهى تشبه بنوك الادخار المحلية من حيث صفتها المحلية لانها تفتح فى الاقاليم والاحياء والقرى ، ثم تؤدى خدمة طيبة فى نشر الوعى الادخارى بين المواطنين والنشىء الصغير الا أنها لا تقوم بخدمة البيئة ولا تستثمر أموالها فى خدمتها ولا تقوم بخدمة الافراد الا بمنحهم فائدة ثابتة عن ودائعهم .

ونظرا لان بنوك الادخار المحلية كانت فى أول نشأتها لا تقوم بالعمـــل الا لمدة ساعات فقط أسبوعيا ، وكانت المسافات طويلة بين العامل فى مقر عمله والبنك المحلى ، فقد رأى أحد رجال البنوك واسمه Dikes انشاء قسم خاص بمكتب البريد لتحصيل المدخرات من الطبقـــات العاملة والفقيرة مع اعطائهم تسهيلات كبيرة فى الايداع والسحب وقامت اعتراضات

كبيرة على هذه البنوك حتى لا تتعارض مع مؤسسات الادخار فى عملها . ولكنها انتشرت بسرعة كبيرة واصدرت الحكومة البريطانية قانون بنوك الادخار البريدية فى ١٧ مايو سنة ١٨٦١ وتستثمر هــذه البنوك أموالها فى اقراض الدولة .

وهناك وسائل أخرى للادخار والاستثمار أمام الشعب البريطانى ولكنها ليست محل بحثنا مثل سندات الدفاع وشهادات الاستثمار وشركات المساهمة والانضمام للجمعيات التعاونية للبناء وغيرها (١) .

٢ ــ فى الولايات المتحــدة الامريكية :

لقد كان لانتشار بنوك الادخار فى انجلترا والدراسات الواسعة التى صاحبت انشاء هذه البنوك فى كثير من بلاد العــالم مثل هولندا وفرنسا وسويسرا والسويد والمانيا أثر فى انشاء بنوك الادخار التبادلية فى الولايات المتحدة الامريكية .

وقدم الاستاذ باتريس كلكهون Patrice Colquhoun عــدة دراســات واسعة وأشــار على صديقه توماس ادى Thomas Eddy بالاسراع فى انشاء بنوك ادخارية فى الولايات المتحدة الامريكية . والملاحظ أن بنــوك الادخار التعاونية تركزت بدرجة كبيرة فى الولايات الشمالية الشرقية من الولايات المتحدة الامريكية ، حيث انتشرت بين عمال الصناعات التى نشأت فى هذه المنطقة ، بل وفى المناطق الزراعية والاقاليم التى تقع فيها المناجم ، أى بين عمال الصناعة والزراعة وعمال المناجم ، وهى طبقات فقيرة فى حاجة شديدة الى المال وقت المرض أو العجز أو الشــيخوخة أو وقوع كوارث تحتاج الى انفاق .

وقد أفتتح بنك ادخارى فعلا فى فيلادلفيا فى ديســمبر سنة ١٨١٦ وفى نيويورك فى ٢٦ مارس ١٨١٧ ، ثم توالى انشاؤها فى جميع أنحاء الولايات المتحــدة الامريكية .

وفى خلال السنوات من سنة ١٩٤٥ حتى ١٩٦٠ توسعت بنوك الادخار فى فتح فروع لها فى الاقاليم ، وزاد عدد البنوك التى أصبحت لها ثلاث فروع من ١٤٣ الى ٤٨٧ بنكا . ووصل عدد بنوك الادخار التبادلية فى سنة ١٩٦٠ الى ٥١٥ بنكا وبلغت جملة ودائعها ٤٠٫٦ بليون دولار . وتمثل مجموع هذه المبالغ نسبة عالية من الاستثمارات فى الصناعة فهى تمثل ٥٩ ٪ من مجموع أصول رؤوس أموالها فى نيويورك ، ١٦ ٪ فى ماساشوسيت .

ومن الواضح أن بنوك الادخار المحلية فى الولايات المتحدة كانت امتدادا لبنوك الادخار فى انجلترا ، وأخذت عنهــا كثير من الانظمة والقواعد التى تســير عليها .

1) H. J. Lydall « British Incomes and Savings» Oxford 1955 p. 11.

وبنوك الادخار التبادلية المحلية عضو فى النظام العام المالى فى الولايات المتحدة الامريكية ومنحها قانون سنة ١٩٣٣ الحق فى العضوية فى النظام الاحتياطى الفيدرالى .

كما قبلت عضـــوية بنوك الادخار فى نظام التأمين الاجتماعى الفيدرالى التعـــــاونى Federal Deposit Insurance corporation وفى ٦ من سبتمبر ســـنة ١٩٣٣ تكونت شركات ترست من بنوك الادخار فى نيويورك Savings Bank Trust Company وذلك لكى تمـــول بنـــوك الادخـــار التابعة لها لتساعدها فى أوقات الازمات الاقتصادية ، وعرض الخـــدمات الاستشارية فى استثمار أموالها ، مع أجراء الاحصاءات والبحوث اللازمة لهذه البنـــوك .

كمـــا أنشىء فى ولاية ماساشوسيتس صـــندوقا رئيسيا للبنوك الادخارية التبادليةMutualSavings Central Fundsفى سنة ١٩٣٣ . ثم صدر قانون يجبر بنوك الادخار على الانضـــمام لهذا الصندوق لامدادها بالاموال وقت الازمة الاقتصادية ، أو الاقلال من سيولتها بزيادة استثمارها . ثم أنشىء فى نفس الولاية فى سنة ١٩٣٤ صندوق آخر يسمى صندوق ودائع التأمين Deposit Insurance Fund لتأمين ودائع البنوك .

وكانت قد أنشئت الجمعية الوطنية للبنوك الادخارية التبادلية National Association of Mutual Saving Banks فى سنة ١٩٢٠ لمساعدة البنوك الادخارية الصناعية لزيادة التسهيلات الائتمانية للصناعة المحلية . وفى سنة ١٩٥٧ روجع دستور هذه الجمعية لزيادة فاعليتها (١) .

٣ ــ فى ألمـــانيا الغربية :

يرجع تاريخ بنوك الادخار المحلية فى ألمانيا الى بداية القرن الثامن عشر حيث ظهرت على هيئة جمعيات صـــغيرة للتعاون . وكانت نشأتها مرتبطة بالتطور الاجتماعى فيها بصفة عامة وبالحركة التعاونية بصفة خاصـــة ، نتيجة للازمات الاقتصادية الدورية التى أنتابت القارة الاوربية خلال ذلك القرن ، والتى صاحبت حركة التصنيع التى هددت أصحاب الحرف اليدوية بالقضاء على مواردهم المالية .

فقامت هذه البنوك لمساعدة الطبقات الشعبية والفقيرة بأقراضـــهم فى أوقات الازمات . وكذلك أمدت الزراع بالاسمدة والكيماويات ومتطلبات

---

1) The commission on money and credit in U.S.A. «Mutual Savings Banking : Basic, Characteristics and role in the National Economy». Library of Congress Catalog 1962 p. 4.

كما يمكن الرجوع الى اشارة واضحة لهذه البنوك فى محاضرة الاستاذ الدكتور محمد حلمى مراد فى معهـــد الدراسات المصرفية عن البنـــوك الشعبية مارس ١٩٦٢ وقام المعهـــد بنشرها ضمن مطبوعاته .

الزراعة ، وأقرضتهم لحين نضج المحصول . كما أنشئت حوالى سنة ١٧٥٠ صناديق خاصة بالاطفال اليتامى والقصر لتولى ادارة أموالهم بأمانة الى أن يبلغوا سن الرشد . ثم تم توحيد الصناديق مع صناديق الادخار ونشأت بذلك بنوك الادخار المحلية .

واقتصرت بنوك الادخار المحلية فى بدء عهدها على قبول الودائع الادخارية ومنح القروض الطويلة الاجل . لكنها أصبحت الان تقوم بتمويل العديد من الانشطة الاقتصادية وبكافة مهام البنوك التجارية والعقارية والصناعية .

وقد وصل عدد بنوك الادخار الى ما يقرب من ٩٠٠ بنكا يتبعها ١٢٠٠٠ فرعا تنتشر فى جميع المدن والمراكز والقرى وبلغت الميزانية المجمعة لبنوك الادخار ومؤسساتها المركزية ١١١٠٨٣ مليون مارك المانى فى نهاية سنة ١٩٦٢ وتتجمع لديها أكثر من ٦٥٪ من ودائع الادخار (١) .

٤ ــ فى ايطاليا :

أما فى ايطاليا فقد نشأت بنوك الادخار فى أوائل القرن التاسع عشر ، بقصد العمل على تشجيع المدخرات واستخدامها استخداما مناسبا . وتطورت خدمات بنوك الادخار فى ايطاليا تطورا كبيرا ، وأصبح القانون يسمح لها بمزاولة الاعمال المصرفية العادية . هذا الى أن بعضا من هذه البنوك افتتحت أقساما خاصة للائتمان الزراعى والائتمان العقارى ، واستثمرت نسبة كبيرة من أموالها فى شراء الاوراق المالية . وبلغ عدد البنوك الادخارية ٩٠ بنكا لها ٢٤٦٨ فرعا (٢) .

ولعل فى عرض ما يقوم به بنك ادخار ميلانو ما يبين مدى أهمية بنوك الادخار فى ايطاليا . فقد أنشىء هذا البنك سنة ١٨٢٣ وأصبح رأسماله فى الوقت الحاضر ٤٠٠٠ مليار ليرة ايطالية . وقام باستثمار مدخراته فى مشروعات اجتماعية تفيد الالاف من المواطنين المحليين وفى مقدمها انشاء جامعة بيكوفى الاهلية لدراسة الاداب والتجارة ، ومركز للتلقيح الصناعى ، واقامة سوق لبيع الخضروات والفاكهة بالجملة(٣) .

---

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى ــ المجلد السادس عشر ــ العددان الثالث والرابع ص ٢٣٥ . ومحاضرة ألقاها الاستاذ الدكتور محمد حلمى مراد بمعهد الدراسات المصرفية السابق الاشارة اليها . وبحث مقدم فى سنة ١٩٧٠ من احدى الدورات التدريبية لبنوك الادخار فى ألمانيا الغربية للبنك الاهلى المصرى وتفضل الاخ الاستاذ حامد مصطفى الغماز المشرف على بنوك الادخار فى جمهورية مصر العربية باطلاعنا عليه .

(٢) نشرة البنك الاهلى السابق بيانها ص ٤١ .

(٣) الدروس المستفادة من أكبر بنك للادخار فى العالم ــ جريدة الاهرام العدد الصادر بتاريخ ١٩٧٠/٨/١٨ .

٥ ــ فى الدول الغربية الاخرى :

انتشرت بنوك الادخار فى غالبية الدول الغربيـــة مثل الســـويد وبلجيكا وفرنسا وهولندا فى جميع الاقاليم فيها ثم توسعت فى الاستثمار . كذلك انتشرت بنوك المدارس فى كل من بلجيكا وهولندا وايطاليا خلال القرن الماضى وفى فرنســـا سنة ١٨٣٤ .

ولا نستطيع فى مجال بحثنا أن نعرض للبنوك الادخارية فى جميع الدول الغربية ومدى انتشارها لما يستغرقه ذلك من عدة مؤلفات .

* * *

نخلص مما سبق ان انشاء بنوك الادخار المحلية فى الدول الرأسمالية ظهر تطبيقا للمبادىء الرأسمالية التى تسود المجتمعين الاوربى والامريكى ، وتتفق والظروف الاجتماعية المتطورة من نهاية القرن السابع عشر حتى الان . ويمكن ايضاح ذلك على الوجه الاتى :

أولا : يقوم النظام الرأسمالى كما هو معروف على الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة فى الملكية الفردية مع التقابل الطبقى بين الرأسماليين والعمـــال .

فاذا أعدنا النظر فى كيف نشأت البنوك الادخارية المحلية منذ بدء جمعيات الصداقة فى انجلترا فى القرن السادس عشر ثم جمعيات الفقراء ثم بنوك الادخار فى نهاية القرن السابع عشر نلاحظ أن المجتمع الانجليزى كان يتألف من طبقتين : طبقة رأسمالية تتصف بالثراء ــ وطبقة دنيا من أفراد الشعب . ونظرا لما كانت تعانيه الطبقة الاخيرة من فقر شديد وأمراض وعجز عن العمل وبطالة مقنعة وغير مقنعة ، قامت الكنيسة على أساس من الدين ، وبعض الموسرين ، يجمعون التبرعات للاقلال من الشقاء الذى تعانيه هذه الطبقة والتخفيف الى حد ما من سوء التغذية .

ولم تحاول الدولة طبقا للمبادىء الاقتصادية السائدة رعاية هذه الطبقة صحيا واجتماعيا وعلميا . بل أن الجمعية التى شكلها الملك سنة ١٧٩٦ ــ والتى أشرنا اليها سابقا ــ رأت وجوب قيام الفقراء بأنفسهم بالادخار لتغطية نفقاتهم أوقات الازمات الاقتصادية أى أنها عملت على تطبيق المبدأ الرأسمالى تطبيقا أعمق مما كان عليه الحال من قبل ، ولذلك حظى قرارها بتأييد من علماء الاقتصاد الذين ينادون بالحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة كآدم سميث ومالتس وغيرهما .

ثانيا : من الظواهر المميزة فى المجتمع الرأســـمالى ، وجـــود دورات اقتصادية أى حدوث أزمات اقتصادية تتبعها فترات رخاء اقتصادى ، بخلاف المجتمع اشتراكى الذى يتميز بالتخطيط الاقتصادى ولا تعتريه مثل هـــذه

الدورات أو الازمات لان الدول الاشتراكية تسير على تخطيط دقيق ، قوامه حصر جميع امكانيات الدولة المادية والبشرية وتوجيهها لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة على المدى القصير وعلى المدى الطويل . مما يندر معه حدوث مثل هذه الازمات الاقتصادية .

ونلاحظ أن من أسباب ظهور بنوك الادخار المحلية هو العمل على مواجهة الصعاب التى يلاقيها أفراد المجتمع من العمال والفئات الفقيرة أثناء الازمات الاقتصادية . ففكرة انشاء بنوك الادخار المحلية ظهرت عقب أزمة سنة ١٧٩٣ فى انجلترا وانتشرت بنوك الادخار فى المانيا الغربية بعد أزمة ١٨٤٨ انتشارا كبيرا .

ثالثا : بزغت خلال القرن التاسع عشر بوادر تركز الاموال فى أيدى عدد قليل من الافراد تخصصوا فى الانتاج الصناعى وبظهور الآلة وتقدم الفن الانتاجى برزت البطالة المقنعة وغير المقنعة . فقد استغنى عن كثير من العمال الذين كانوا يعملون خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر فى وحدات الانتاج الصغيرة ، واضطر هؤلاء الى تكوين جمعيات تعاونية ادخارية لتمويل الصناعات الحرفية التى بقيت على قيد الوجود ، وتحت ضغط الحاجة الى تغطية نفقاتهم بعد منافسة الصناعة الرأسمالية واحتكارات الصناعات ذات الوحدات الكبيرة . وقد ظهر ذلك بوضوح فى معظم الدول الرأسمالية على الاخص فى ألمانيا وأمريكا .

رابعا : تطورت البنوك الادخارية على مدى قرنين ونصف تقريبا تطورا كبيرا ، وشملت مناطق واسعة من البلاد الغربية . وفضلا عن هذا التوسع الاقليمى فى كل دولة ، فقد توسعت كذلك وعلى صورة أكبر فى الخدمات النوعية للاقاليم ، فلم تعد تقتصر على جمع المدخرات واقراضها ، بل أصبحت تقوم بمشروعات صناعية وتجارية وعلمية كثيرة . ونافست البنوك التجارية فى كثير من أعمالها ، كما زاد عدد المساهمين فيها وزادت قيمة مساهمتهم بحيث استأثرت أو كادت تستأثر بخدمات عديدة .

ومن هنا نرى أنه كلما زاد الفن الانتاجى وزادت الصناعة تركزا ، والاحتكارات الرأسمالية توسعا ، كلما زاد تقدم البنوك الادخارية فى جبهاتها الثلاث السابق بيانها للتخفيف من أثر التفاوت بين الطبقات ومن الاثر التراكمى لرؤوس الاموال فى يد الرأسماليين على الطبقات العاملة .

خامسا : ظهرت بنوك الادخار المحلية فى رقعة اقليمية محددة أى فى دائرة يعرف غالبية المقيمين بها بعضهم بعضا بل وقد تجمعهم روابط القربى والجيرة ، وبذلك يستطيع البنك معرفة ظروف كل مدخر ومقترض، وحاجاته الشخصية والعائلية عن قرب ، وبالتالى تكون البيانات التى يجمعها أقرب الى الصحة ، وبذلك يمكن استرداد أمواله بسهولة ويسر . ومن جهة أخرى اتجهت البنوك الادخارية نحو استثمار معظم أموالها

فى المناطق الاقليمية المحليـــة لزيادة الرفاهية الاقتصـــادية والاجتماعية لافراد المجتمع المحلى وذلك باقامة مشروعات محلية اقليمية ، اقتصـــادية واجتماعية وثقافية وترفيهية ، وذلك لتغطية النقص فى الخدمات التى تؤديها الدولة للافراد لان سياستها ـــ التى تقوم على دور الدولة كدولة حارسة ـــ تحول بينها وبين القيام بهذه الخدمات . وحتى عندما أصبحت الدولة متدخلة فان خدماتها لم تعد كافية لتحقيق الرفاهية للمجتمع المحلى . فالرأسمالية فى المجتمع الغربى اتجهت الى التوسع الصـــناعى حتى أسقطت عن الصناعة صفتها الوطنية وخلعت على الانتاج والاستهلاك الصفة العالمية ، وبمعنى آخـــر فان الرأسماليين فى الدول الرأسمالية لا يهتمون بالمنـــاطق المحلية والاستثمارات الاقليمية . ومن هنا كان لابد من خلق وسيلة لضمان وجـــود استثمارات اقليمية لرعاية افراد المناطق المحلية وذلك عن طريق استثمارات بنوك الادخار .

ومن ذلك نرى أن البنوك الادخارية تعمل من نهاية القرن الســـابع عشر حتى الان على التخفيف من حدة بعض العيوب التى تؤخذ على النظام الرأسمالى : عـــدم العدالة فى توزيع الدخـــول وملكية الثروات ، وتكرر الازمات الدورية ، وانتشـــار البطالة على نطاق واســـع ، وحياد الدولة وعدم قيامها بالخدمات .

وقد كان أثر هذه البنوك وما زال كبيرا فى بعض البلاد ، وحقق زيادة فى رفاهية كثير من أفراد الشعب . ولكنه مازال ضعيفا متباطئا يتعثر فى البعض الاخـــر وان كانت قد نشأت فى هـــذه الدول بدائل لهـــذه البنوك كالجمعيات التعاونية وجمعيات الادخار وبنوك الائتمان والاستثمار .

المبحث الثـــالث

بنـــوك الادخـــار فى الدول الاشتراكيـــة

نشأت بنوك الادخار فى الدول الاشتراكية لاسباب مغايرة الى حد كبير عن أسباب نشأة بنوك الادخار فى الدول الرأسمالية ، اذ تقوم هـــذه الدول برعاية الفرد منذ مولده صحيا وثقافيا واجتماعيا وتعليميا ، ثم تقيه من التعرض للبطالة ، وتمده بالاموال فى حالة العجز والشيخوخة .

فيما يلى عرض لنشأة بنوك الادخار فى بعض الدول الاشتراكية :

(١) فى الاتحاد السوفيتى :

أنشىء نظام بنوك الادخـــار فى الاتحاد السوفييتى بقـــرار من مجلس القومسيرات الشعبى The Council of peoples' commissars فى ديسمبر سنة ١٩٢٢ . ويعتبر من الاجهزة المالية الهامة فى الدولة . وكانت حتى سنة ١٩٦٣ تتبع وزارة المالية ثم أصبحت تتبع بنك الدولة .

وبنوك الادخار نظامها موحد فى جميع أنحاء الدولة . ويوجد بنك ادخار رئيسى فى كل منطقة يتبعه عدة بنوك فى كل حى . وتقسم البنوك الى بنوك ادخار من الدرجة الاولى ، وبنوك ادخار من الدرجة الثانية ، ثم توكيلات لهذه البنوك فى المؤسسات ومكاتب البريد .

وقد أنشئت هذه البنوك وفقا للمبادىء الاقتصادية والماليـــة للدولة وللنظام الاشتراكى . فكما أن هذا الاقتصاد يسير على أسس من التخطيط الشـــامل الذى يربط بين الموارد المالية ، وتوزيع هذه الموارد على أبواب الانفاق المختلفة ، فان ايرادات بنوك الادخار تعتبر من الموارد المـــالية للاقتصـــاد القومى وترتبط بخطة بنك الدولة وبموازين الدخول النقدية للافراد وموازين انفاقها .

والغرض الاساسى لهذه البنوك هو جمع مدخـــرات الافراد ، مع تخليم هذه العملية ، والقيام بنشاط محسوس فى الدعاية ونشر الوعى الادخارى بين المواطنين ، وتعمل على خلق ضمير عام لخـــدمة المجتمع بزيادة المدخرات فى الحى أو الاقليم . وبذلك تزيد من الروابط الاجتماعية بين أفراد البيئة الواحدة . وتنشط بنوك الادخار فى خدمة المواطنين فتمسك حساباتهم وتودع لديها مرتبات العاملين وأجورهم وودائعهم ، وتتولى

عنهم سداد الضرائب والمعاشات المطلوبة للاقارب وجميع المطلوبات منهم نظير الخدمات التى تؤديها الهيئات المحلية وغيرها مثل ثمن استهلاك المياه والكهرباء والايجار . كما تساعدهم فى شراء السلع الاستهلاكية المعمرة بأقساط شهرية وعلى اقامة شقق أو مبان مناسبة . وتجرى هذه البنوك كثيرا من العمليات الحسابية للمتعاملين . وتقسم الودائع الى ودائع تحت الطلب وودائع لاجل وودائع لا تصرف الا بشروط يحددها المودع وتنفذها البنوك كأن يشترط المودع عدم الصرف الا عند زواج الاولاد أو حلول كوارث أو وفاة أو غيرها . وتختلف الفائدة تبعا لشروط كل حساب . وتتمتع الودائع بسرية تامة ، فلا يجوز للموظف المختص اباحة أسرار مبالغ المدخرين .

وتقوم بنوك الادخار بامساك حسابات عدة منظمات تجارية واجتماعية مثل فروع الاتحاد التجارى ومنظمة المساعدات المتبادلة للقرى والمزارع الجماعية ، وادارة الشقق المستأجرة . كما تبيع وتشترى سندات القروض وغير ذلك من الاعمال الى تدر عليها عائدا يساعدها فى القيام بأعبائها .

ونظرا لان التقدم الاقتصادى فى الاتحاد السوفيتى يسير بخطى ثابتة نحو الامام ، فان المدخرات تزيد أوعية هذه البنوك بصفة دائمة . فقد كان مجموع الودائع فى نهاية ١٩٥٥ مبلغ ١ر٨٠٠ مليون روبل فبلغت فى نهاية سنة ١٩٦٢ مبلغ ١٢ر٧٠٠ مليون روبل وبلغ عدد المودعين سنة ١٩٦٣ أكثر من ٥ر٥٣ مليون مواطن . بعبارة أخرى فان من بين كل أربعة أشخاص نجد شخصا يحتفظ بوديعة لدى بنك الادخار . وتقوم بنوك الادخار بعدة عمليات يانصيب سنويا تدر عليها عائدا كبيرا(١) .

٢ ــ فى تشيكوسلوفاكيا :

انتشرت البنوك الشعبية فى تشيكوسلوفاكيا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وعلى الاخص فى الفترة من سنة ١٨٦٠ الى ١٨٧٠ فى المدن الصغيرة والكبيرة على السواء ، من مدخرات الحرفيين وصغار التجار ومتوسطى الحال من رجال الاعمال . وافادت كثيرا فى استثمار أموالها فى الصناعات الحرفية واليدوية وفى اتساع التجارة . وتولى ادارة هذه البنوك مجموعة من المنتخبين من أهل الحى أو المدينة .

ثم انتشرت فى القرى بعد ذلك وقدمت خدماتها غير النقدية للاعضاء كالمخصبات وآلات الزراعة بأسعار زهيدة ، وعلى أقساط تسدد عند جنى المحاصيل الزراعية .

---

1) Soviet Financial System, Moscow 1966 p. 273.

ونشرة البنك الاهلى المجلد الخامس عشر العدد الرابع سنة ١٩٦٢ ص ٢٦٩ ورسالتنا الدكتوراه « سياسة الاقتراض العام الداخلى فى الجمهورية العربية المتحدة » سنة ١٩٦٨ ص ٣٤٢ .

وتقدمت البنوك المركزية التى كانت تسيطر على البنوك الشعبية ، ومارست أعمالا تجارية واسعة على مر الزمن ، وتخلت عن وظيفتها الاساسية وهى خدمة الطبقات الفقيرة من أفراد الشعب لتكون أساسا تمويليا لرأس المال وقوة أساسية لخدمة الانتاج الصناعى للاقتصاد القومى بأجمعه . واظهر الامثلة على ذلك هو بنك Linnestenska banka الذى كان مركز تمويل أهالى المدن ثم أصبح ابتداء من سنة ١٨٧٠ مركزا تمويليا لرأس المال الخاص .

وتحولت تشيكوسلوفاكيا الى الاشتراكية فأعيد تنظيم بنوك الادخار الشعبية سنة ١٩٤٨ ، واتخذت اجراءات توحيد نظام البنوك الادخارية ومكاتب الاقراض تحت ادارة موحدة . وأصبحت تشكل جزءا من النظام المالى التشيكوسلوفاكى . واختلفت وظائفها عن الوظيفة السابقة وأصبحت تسير طبقا للخطة الاقتصادية الشاملة . وأشرفت عليها وزارة المالية ، غير ان الادارة المباشرة هى لبنك الدولة الادخارى الذى يضع الخطة ، ويقوم بالرقابة الاقتصادية على جميع بنوك الادخار فى تشيكوسلوفاكيا . كما أن للادارة المحلية دورا كبيرا فى ادارة هذه البنوك تحت اشراف ما يسمى باللجنة الوطنية المحلية The Regional National Committee وكل بنك فى الحى أو المنطقة يتصرف بابستقلال ويتبعه عدة فروع .

وتقدم بنوك الادخار فى تشيكوسلوفاكيا الخدمات الآتية :

١ ــ قبول ودائع المدخرين سواء أكانت ودائع عادية أو ودائع على أقساط أو عن طريق الخصم من المرتب أو الاجر .

٢ ــ قبول ودائع المسافرين أو السائحين أو الذين يدخرون لميعاد محدد للقيام بالسفر أو السياحة ، وتتراوح الفوائد من ٢٪ الى ٣٪ .

٣ ــ دفع الحسابات المطلوبة من المودعين الى الجهات المختلفة .

٤ ــ أقراض المواطنين لبناء شقق أو مبان سكنية خاصة بهم .

٥ ــ مساعدة المدخرين على شراء السلع الاستهلاكية المعمرة على أقساط شهرية أو سنوية .

٦ ــ قبول ودائع أعضاء الوحدات الزراعية أى أنها تساوى فى قبول المدخرات بين عمال الصناعة وعمال الزراعة .

٧ ــ بث الدعاية السكانية وسط التجمعات العمالية والزراعية سواء عن طريق الاذاعة أو التلفزيون أو النشرات أو المؤتمرات وذلك لرفع مستوى الافراد .

وقد تشكلت فى تشيكوسلوفاكيا لجان عديدة لنشر الوعى الادخارى فى جميع أرجاء البلاد منها لجنة مركزية على المستوى القومى تسمى The Central commission for promoting savings discusses. واخرى على مستوى الاقليم تعرف باسم Regional Commission for promoting thrift وثالثة على مستوى الحى تسمى District Commission

والمهمة الاساسية لكل هذه اللجان هو الحث على زيادة الادخار وشرح فوائده والعمل على غرسه فى عقول النشىء والشباب .

وهذه البنوك مؤسسات حكومية مركزها الرئيسى فى براغ .

وفضلا عن البنك الادخارى فى كل مقاطعة توجد فروع أو توكيلات فى كل مدينة وفى المصانع الكبرى والمزارع التعاونية . وأصبح عدد المراكز الرئيسية لبنوك الادخار سنة ١٩٦٠ — ١١٨ مركزا فى المقاطعات ، ٦٣٢ مكتبا و ٥٨٥١ توكيلا .

ويلاحظ كما ذكرنا فى معظم بنوك الادخار فى الدول الاشتراكية أنه يجرى خصم مبالغ منتظمة من أجور العمال شهريا لايداعها حسابات التوفير لتساعدهم على شراء مواد الاستهلاك غالية الثمن وعلى بناء المساكن التعاونية وغيرها . وتؤدى بالتالى الى زيادة الوعى الادخارى بين المواطنين ومكافحة الاسراف فى الاوساط العمالية والجهات النائية ذات المستوى المنخفض للمعيشة (١) .

٣ — يوغوسلافيا :

تقوم بنوك الادخار التعاونية بخدمة القطاع الخاص فى الزراعة وجميع المساهمين من صغار المزارعين . ويبلغ عدد الملاك ٢ر٦ مليون فلاح تمثل أرضهم الزراعية ٩٠ ٪ من الاراضى التى تزرع بانتظام .

فاذا علمنا انه من غير المسموح به أن يملك المزارع أو يستأجر مايزيد عن عشرة هكتارات (٢٥ فدان) ، وأن المزارع الخاصة ضعيفة الاعداد ، علمنا أهمية بنوك الادخار المحلية لذوى الدخل المحدود من المزارعين .

وتستمد بنوك الادخار التعاونية أموالها من ودائع الأفراد والجمعيات التعاونية والاقتراض من البنك الزراعى . ويشرف على هذه البنوك البنك الزراعى اليوغوسلافى .

---

(١) رجعنا فى دراسة بنوك الادخار فى تشيكوسلوفاكيا الى مذكرة قيمة لبنك الدولة التشيكوسلوفاكى سنة ١٩٦٨ تفضل الاخ الاستاذ حامد مصطفى الغماز المشرف على بنوك الادخار المحلية فى جمهورية مصر العربية باطلاعنا عليها .
والنشرة الاقتصادية للبنك الاهلى المصرى المجلد الخامس عشر العدد الرابع سنة ١٩٦٢ ص ٢٦٩ وما بعدها .

ومن هذا نرى أن بنوك الادخار التعاونية قاصرة على القطاع الزراعى كما أنها غير مختصة بالاقراض الطويل الأجل (١) .

٤ ــ فى الدول الاشتراكية الأخرى (٢) :

تقوم بنوك الادخار بجمهورية ألمانيا الديمقراطية بقبول الودائع الادخارية الدورية للعمال والحرفيين والتجار ، كما تمدهم بالقروض للبناء ، وبالاموال اللازمة لرفع شأن الحرفة بالنسبة للحرفيين ، وزيادة المعاملات بالنسبة للتجارة . وتخضع شبكة بنوك الادخار الواسعة لوزارة المالية وتشرف عليها الادارة المحلية . وأرباحها ونتائج خدماتها تكون جزءا من مالية الادارة المحلية . والى جانب بنوك الادخار توجد مؤسسات ادخارية أخرى مثل تعاونيات الفلاحين وبنوك ادخار البريد ، وبنوك ادخار موظفى السكك الحديدية .

أما فى المجر فان المركز الرئيسى لبنوك الادخار يدير شبكات البنوك المحلية والزراعية فى الاحياء وفى الوكالات المختلفة . كما يقوم بجمع ودائع العمال وتقديم المعونات والقروض اللازمة لشراء السلع الاستهلاكية والبناء واعانة الحرفيين وصغار التجار .

تنتشر بنوك الادخار فى جمهورية الصين الشعبية ويشرف عليها بنك الشعب لتقديم الخدمات لجمهور العاملين .

ولا تختلف سياسة بنوك الادخار فى رومانيا وبولندا عن سياسة البنوك الاشتراكية السابق ايضاحها (٣) .

* * *

نخلص من ذلك الى أن سياسة انشاء بنوك الادخار فى الدولة الاشتراكية تقوم على الركائز الآتية :

أولا ــ نلاحظ تباعدا فى الفكرة والهدف فى وظائف بنوك الادخار المحلية فى الدول الاشتراكية عنها فى الدول الرأسمالية ، وذلك تبعا للاختلاف بينهما من حيث الملكية .

فالبنوك فى الدول الاشتراكية مملوكة ملكية عامة وبالتالى فانها تسير على أساس من التخطيط الاقتصادى الشامل . وعلى كل بنك أن يزاول نشاطه الادخارى والتمويلى وفقا للخطة المعدة لذلك ، وتشرف عليه

---

(١) الاستاذ محمود الملا ، محاضرة ألقيت بمعهد الدراسات المصرفية فى أبريل سنة ١٩٦٣ .

(٢) لا نستطيع فى هذا المجال أن نعرض بالتفصيل لبنوك الادخار فى جميع الدول الاشتراكية لذلك نكتفى بتجميعها فى أيجاز تحت هذا العنوان .

(٣) مذكرة بنك الدولة فى تشيكوسلوفاكيا السابق الاشارة اليها .

أجهزة متعددة كبنك الدولة ووزارة المالية ولجان محلية بخلاف البنوك فى الدول الرأسمالية فهى تدار بمعرفة الأفراد وهى ملك لهم يتصرفون فى مواردها وفقا لمصالحهم .

ثانيا : لا تقوم بنوك الادخار فى الدول الاشتراكية باستثمار أموالها فى صناعات محلية وغير محلية أو فى تجارة أو زراعة أو غيرها ، لان جميع الاستثمارات تقوم بها الدولة وتكفلت خطتها الاقتصادية بتنفيذ جميع الاستثمارات التى يطلبها المجتمع . وانما تؤول المدخرات الى ميزانية الدولة لاستثمارها أو للقيام بخدمات للأفراد لزيادة رفاهيتهم .

ثالثا : لا يقصد بانشاء هذه البنوك التخفيف من آلام العمال أو الاقلال من التفاوت بين الطبقات أو خشية البطالة . فالدولة الاشتراكية ملزمة بتوظيف جميع القادرين ثم بالانفاق على العجزة والمرضى وبانشاء المدارس والجامعات والمستشفيات والصيدليات وجميع وسائل الترفيه .

رابعا : ان الغرض الذى أنشئت من أجله بنوك الادخار هو رفاهية المجتمع ورفاهية الفرد . وتتم رفاهية المجتمع بزيادة المدخرات وبالتالى زيادة تمويل خزينة الدولة حتى تتمكن من زيادة الاستثمارات واشباع الحاجات الأساسية والترفيهية للمجتمع الاشتراكى ، والاقلال من الاستهلاك لزيادة التراكم الرأسمالى للدولة حتى تستطيع أن تتوسع فى الصناعات المختلفة والخدمات ، وخلق الاستقرار الاقتصادى بشبات الاستهلاك وزيادة الاستثمارات واستقرار الاسعار . وتتم رفاهية الفرد باستطاعته شراء سلع الاستهلاك المعمرة ، واقامة البناء السكنى له . وتقوم البنوك بتقديم جميع الخدمات اللازمة كدفع حسابات المياه والكهرباء والايجارات والضرائب والاشتراكات . ثم هو فى نفس الوقت لا يشعر بعبء الادخار لأنها تخصم من أجره عند المنبع .

ويستهدف المجتمع الاشتراكى تحقيق الوظائف الأخلاقية والاجتماعية لبنوك الادخار والتى تتلخص فيما يلى :

١ ــ اشعار المواطن الاشتراكى بالثقة فى نفسه فتزداد مدخراته فتزيد ثقته فى المستقبل وشعوره بالكرامة .

٢ ــ خلق ضمير اجتماعى عام لخدمة المجتمع حيث أن بنك الادخار المحلى ينشأ وسط القرية أو الحى أو الاقليم . وكلما زادت مدخراتهم زاد شعورهم بالترابط الوطنى والاقليمى لان هذه المدخرات انما تعود عليهم وعلى أمتهم بالرفاهية والتقدم والازدهار كما يزيد أملهم فى تخلص دولتهم من تأثير اقتصاديات الدول الاخرى خصوصا الرأسمالية .

٣ ـ تهتم كثير من الدول الاشتراكية باشراك أعضاء محليين فى ادارة بنوك الادخار المحلية وباشراف الجهاز المحلى على هذه البنوك . ويؤكد الاقتصاديون فى هذه الدول أن المقصود بهذا الاشتراك فى التنفيذ والاشراف تربية النشء على أعمال الادارة والاعتماد على النفس . وتعتبر الادارة والاستثمار ذات أهمية قصوى فى تكوين الرجل الكفء الذى يستطيع أن يخدم بلده فى جميع ما يكلف به من أعمال . أما فى الدول الرأسمالية فيقصد بالاشراف المحلى تجنب الاسراف أو سوء الادارة والافلاس .

٤ ـ تربية المواطن تربية سياسية عن طريق جذب المواطنين الى استرعاء نظرهم الى النظام الاقتصادى فى دولتهم . والى تمييز التقدم الاقتصادى السريع فى بلادهم بالمقارنة بالدول الرسمالية(١) .

(١) مذكرة بنك الدولة فى تشيكوسلوفاكيا السابق الاشارة اليها .

المبحث الرابع

بنـــوك الادخار فى الدول النامية

وقعت الدول النامية الحديثة الاستقلال تحت وطأة الاستعمار الغربى منذ أوائل القرن الخامس عشر ، حين أقدمت أساطيل هذه الحكومات وأقامت فيها الحصون والمراكز التجارية من أجـل تجـارة الرقيق . ثم استغلال الارض والانسان معا بعد ذلك . ولم يتوقف الاستغلال للارض والانسان حتى وقتنا الحاضر وان كان قد تغير شكله .

فبعد أن بدأ بواسطة الشركات التجارية لفترة قصيرة زادت خطورته اذ أصبح الاستعمار صريحا بالقوة العسكرية والسيطرة السياسية . ثم عاد خيرا الى سيرته الاولى بالاعتماد على السـيطرة الاقتصـادية والسياسـية .

ولعل هذا الايجاز يحتاج لبعض أمثلة (١) :

بعد أن استقر الاستعمار الفـرنسى فى الجـزائر ، أصبح متوسط ما يملكه المستوطن الفرد الفرنسى فيها ١٠٨ هكتار (٢٦٦ فـدان) ، ومتوسط ما يملكه الفرد الجزائرى من الارض المزروعة فعلا لا يزيد عن $\frac{1}{5}$ فدان . ووضع الاستعمار الفرنسى كل أجهـزة الدولة الادارية والمـالية والتشريعية والعسكرية فى خدمة المستوطنين .

فاذا انتقلنا من مثل عن الارض الى مثل عن استخراج المعـادن ، نجد ثروة الكونغو تعتمد على معادنها . وبلغ نسبة انتاج الماس الصناعى الى الانتاج العـالمى ٧٥٪ والكوبالت ٦٩٪ والمـاس الطبيعى ١٥٪ والبلاتين ٩٪ والنحاس ٨٪ والمنجنيز ٥٪ والزنك ٣٪ والذهب ٢٪ . وأفضل هذه المعـادن من حيث القيمة هو النحاس اذ أن درجة نقاوته تصل الى ٩٨ر٥٪ ولذا يجد النحاس والزنك سوقا رائجة فى الولايات المتحدة وألمـانيا وكندا .

ومن الطبيعى أن تقوم باستخراجه كله شركات أجنبية أوربية بحته ، وتتولى عمليات التجارة الخارجية شركات أسست لهذا الغرض منـذ

---

(١) أعتقد أننا فى حاجة الى بيـان مدى تخلف الدول النامية فى الانشطة الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية حتى تتضح لنا مدى الحاجة الى نظم ووسائل أقتصادية تستطيع التغلب على التخلف واللحاق بركب الدول المتقدمة .

الحرب العالمية الثانية ، وهى المنظمة الاوربية للتعاون الاقتصادى ورابطة استراسبورج والرابطة الاوربية للفحم والرابطة الاقتصادية الاوربية .

ولم يقم الأوربيون فى الدول المستعمرة من الصناعة الا ما يتصل بالحياة اليومية أو المطالب العاجلة والتى تدر أرباحا طائلة وسريعة . فلم ينشىء الانجليز مثلا فى كينيا الا أحد عشر مصنعا لحفظ اللحوم لا يعمل بها الا ٤٠٨ عاملا ، وسبعة مصانع للجلود بها ٣٣٧ عاملا ، وخمسة عشر مصنعا للكيماويات يعمل بها ٢٩٢٤ عاملا ، وستة عشر مصنعا للاسمنت يعمل بها جميعا ١٣٩٩ عاملا أى أن الصناعة التى أقامها الانجليز فى كينيا لم يزد عدد العمال فيها عن ١٦٣٣٦ عاملا يحصل فيها الأوربيون على الوظائف الممتازة ، والكينيون على وظائف الكتبة وغيرها من الأعمال غير الفنية .

هذا عن الاستغلال الاقتصادى للمستعمرات ، فاذا انتقلنا الى الخدمات مثلا نلاحظ أن الدول الاوربية لم تقم الا باللازم منها لزيادة استغلالها .

ونعطى مثلين فقط أحدهما عن الصحة والاخر عن التعليم :

ففى غرب أفريقيا لا توجد أى منظمة أقليمية للبحوث الطبية طالما لا يوجد مستوطنون أوربيون . والمؤسسة الطبية فى نيجيريا أهم المؤسسات فى كل غرب أفريقيا البريطانى بحكم ثروتها . ويتولى هذه الادارة مدير بريطانى ، وحتى سنة ١٩٥٢ لم يكن عدد الاطباء فى كل نيجيريا (عدد سكانها يقدر بأربعين مليون نسمة) يتجاوز خمسمائة طبيب أى بمعدل طبيب واحد لكل ستين ألفا من السكان ، ومن بين الخمسمائة طبيب ٢٣٤ طبيبا أوربيا ، ولا تزيد عدد أسرة المستشفيات عن عشرة آلاف سرير أى واحد لكل اربعة آلاف نسمة . وفى غانا عدد أسرة المستشفيات ١٩٩٣ سريرا بمعدل سرير لكل ثلاثة آلاف شخص .

ويتضح من ذلك عدم وجود أية رعاية صحية فى المستعمرات رغم كثرة عدد السكان .

فاذا انتقلنا الى التعليم وضربنا مثلا بالسودان الذى انفردت به بريطانيا سنة ١٨٩٩ نجد أنها لم تفتح به حتى سنة ١٩٣٦ سوى ثلاثة مدارس ثانوية ، ٣٠ مدرسة ابتدائية ، ٢٠٠ مدرسة أولية . الأمر الذى يبين بوضوح أنه لم يكن من أهداف الحكم البريطانى خلق طبقة متعلمة سودانية وانما خلق عدد محدود من الموظفين الكتابيين . ولم تقم الحكومة فى الجنوب ــ ويبلغ عدد سكانه ثلاثة ملايين ونصف مليون نسمة ــ مدارس حكومية بل تركته للبعثات التبشيرية(١) .

---

(١) الدكتور زاهر رياض « استعمار أفريقيا » طبعة سنة ١٩٦٥ الدار القومية للطباعة والنشر ص ٢٤٥ ، ٢٦٣ ، ٢٥٨ ، ٢٦٦ .

نخلص من هذا الى أن الاستعمار الاوربى ترك الدول النامية وهى تئن من الركود الاقتصادى ، وانتشار الفقر ، وعدم الرعاية الصحية ، وكثرة الامراض ، وتفشى الجهل والعادات السيئة ، والمعتقدات المتخلفة من السحر والشعوذة وما يشابههما .

لذلك كان لابد لهذه الدول بعد الاستقلال من القيام بتعبئة شاملة لكل مواردها الاقتصادية ، وتوجيهها طبقا لخطة اقتصادية شاملة بما يتفق والسعى حثيثا لرفاهية المجتمع بخطى واسعة ووثبة قوية . على أن يصحب هذه الوثبات تخطيط اجتماعى وتنظيم ادارى لكل مرافق الحياة مع تربية أخلاقية لافراد الشعب لانتزاع ما رسب فى النفوس من عادات ومعتقدات لاتتفق والعلم الحديث .

وهذا ما تحاول الدول النامية جاهدة سلوكه على نطاق الوطن جميعه أى كوحدة وطنية شاملة وبأسلوب مركزى .

وبعض هذه الدول يضيف الى هذا الاسلوب ــ الادارة المركزية ــ نهج الادارة اللامركزية أى الادارة المحلية ، فتترك للأجهزة المحلية ادارة بعض شئونها الاقتصادية والاجتماعية والخدمات حيث تستطيع التعرف على متطلبات الاقليم واحتياجاته والاسلوب الذى يجب اتباعه لاداء الخدمات بما يتفق والظروف المحلية .

ولعل فى أسلوب انشاء بنوك الادخار المحلية وانتشارها فى المدن والقرى ما يساعد على تدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والادارية والاخلاقية .

فأجهزة الادخار يجب أن تتميز بركيزتين هامتين : الاسلوب العلمى، والطابع المحلى مع الطابع العام ــ وهى تزاول نشاطها الاساسى فى خلق وتنمية الوعى الادخارى وجمع المدخرات صغيرها وكبيرها وادارتها واستثمارها فى منح القروض للاهالى وفى تمويل المشروعات فى نفس المنطقة التى تجمعت منها . فهى بذلك تدعم الاستقلال المحلى اقتصاديا لانها تعتبر الاداة السليمة التى يمكن الاعتماد عليها فى القيام بالمساهمة فى المشروعات العامة التى تعود بالفائدة على المناطق المحلية .

وينبغى أن يقوم بادارة البنوك أفراد مدربون على أعمالها مؤمنون برسالتها متفانون فى خدمة المجتمع ، بالاضافة الى أفراد ممثلين للاقليم بوصفهم أكثر ادراكا لظروف المكان وطبيعة البيئة . وهم بذلك يكتسبون خبرة ادارية كبيرة وصفات أخلاقية تبث فيهم روح التعاون والتضامن وحب الاقليم . كما أن هذه البنوك بخلق وتنمية الوعى الادخارى بين المواطنين بجانب اداء واجبها الاقتصادى فى تجميع المدخرات واستثمارها ستكون قادرة على جعل أغلبية أهل المنطقة عملاء لديها .

ونجاح بنوك الادخار تزيد من ايمان أهالى المنطقة بقدرتهم على البناء ويقوى فيهم الامل ويزيد من ارادتهم فى العمل والكفاح معا اذ يلمس الاهالى بأنفسهم الفائدة التى تعود على مجتمعهم المحلى ويحسون بمشاركتهم الفعلية فى النهوض باقتصادياته .

وتهتم بنوك الادخار بالطبقات الفقيرة والمتوسطة وهى الغالبية العظمى لفئات هذه الشعوب النامية ، لذلك فهى تهتم كثيرا بعمليات الادخار الصغيرة وتسعى لتشجيعها .

ثم هى أقدر على خلق مجالات الاستثمار المحلية النافعة والملائمة لكل منطقة(١) .

وبذلك فان بنوك الادخار المحلية هى من أفضل الاجهزة التى تعمل على معالجة آثار سوءات الاستعمار والاقلال من الالام التى خلقها خلال القرون الماضية والتى سبق بيانها .

فهل نجحت بنوك الادخار المحلية بالدول النامية فى تحقيق غرضها ؟

نلاحظ فى هذا الشأن :

أولا ــ أن كثيرا من الدول النامية لم تعرف بعد نظام بنوك الادخار المحلية وانتهجت طرقا أخرى لاجتذاب مدخرات الافراد على مستوى الوطن جميعه . ومن وجهة نظرنا فاننا نرى وجوب اسراع كل دولة نامية الى اقامة نظامين ادخاريين الأول مركزى تنظر فيه الى ظروف الوطن ككل وتهيىء لجميع المواطنين من الاسباب ما يساعدهم على زيادة مدخراتهم ثم تستثمر هذه الأموال على الصعيد العام للدولة . والثانى محلى تنظر فيه الى الظروف المحلية لكل اقليم كى تستطيع اجتذاب أكبر نسبة من المدخرات المحلية فى المشروعات التى تتفق وحاجات الاقليم .

ثانيا : أنه حتى فى الدول التى أقامت نظام بنوك الادخار المحلية فانها مازالت تحبو نحو هدفها فى الانتشار والتقدم ولم تصل الى الغرض المنشود حتى الان سواء نظرنا فى ذلك الى مجموع مدخراتها بالنسبة الى مجموع مدخرات المؤسسات الادخارية الاخرى ، أو الى الزيادة السنوية فى مدخراتها أو الى عدد المودعين فيها .

ففى جمهورية مصر العربية انشىء أول بنك ادخارى محلى فى يوليو سنة ١٩٦٣ ثم تلاه انشاء خمسة بنوك جديدة خلال السنة المالية ٦٥/٦٦ ، وبلغ عدد البنوك تسعة فى سنة ٦٦/٦٧ . ومع ذلك نجد

---

(١) محاضرة بعنوان مراكز الادخار المحلية ألقاها الدكتور أحمد النجار فى يونيو سنة ١٩٦٣ بمعهد الدراسات المصرفية وقام المعهد بنشرها .

اجمالى الودائع فى البنوك لم يزد عن عدة آلاف من الجنيهات على الوجه الآتى(١) :

الأرصدة	عدد الحسابات	متوسط أرصدة الحسابات	بيان
ألف جنيه	بالآلاف	مليم جنيه	
٣٤٤,٢	٣٣٦,٦	١,٠٢٢	حسابات ادخارية
٩٢,٥	١٤,٩	٦,٢١٨	حسابات استثمار
٣٧٩,٢	٣,١	١٢٢,٣٢٢	حسابات ادخار لأجل
٣٣,٥	٠,٨	٤١,٨٧٥	حسابات جارية
٨,٣	—	—	بيع طوابع أدخار
٨٥٧,٧	٣٥٥,٤	٢,٤١٣	

ومن هذا البيان يتبين أن مجموع المدخرات فى تسعة بنوك ابتدأ بعضها من سنة ١٩٦٣ هو مبلغ ٨٥٧ر٧ الف جنيه . وهو مبلغ ضئيل للغاية ويعكس بوضوح ما تعانى منه بنوك الادخار المحلية فى جمهورية مصر العربية من عدم الفاعلية وعدم قدرتها على اجتذاب العملاء بسبب التقصير فى الدعاية والاعلان وعدم نشر فوائدها بأسلوب علمى . يدل على ذلك أن عدد الحسابات خلال هذه المدة بلغ ٣٥٥ر٤٠٠ حسابا فقط فى شعب يبلغ تعداده أربعة وثلاثين مليونا من السكان .

فاذا انتقلنا الى سيلان وجدنا الزيادة السنوية فى ودائع بنوك الادخار طفيفة لا تتناسب وأهمية هذه البنوك وما يجب أن يعتمد عليها فى الاستثمار المحلى كما هو موضح بالجدول التالى(٢) :

السنة الإدخارية	١٩٥٤	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
بنوك الإدخار	٦٣,٦	٧٣,٢	٧٥,٥	٧٥,٢	٧٣,٣
مجموع المدخرات	٤٥٦,٢	٧٤٤,٧	٨٤٣,٣	٨١٢,١	٨٨٨,٢

(١) محاضرة ألقاها الاستاذ محمود غيث بالبنك المركزى فى مارس سنة ١٩٧٠ حول ادارة البنوك الادخارية بمعهد الدراسات المصرفية نشرت ضمن مطبوعاته .
(٢) رسالتنا للدكتوراه السابق الاشارة اليها ص ٣٤٣ .

فنلاحظ من هذا الجدول زيادة مجموع المدخرات الى الضعف تقريبا ومع ذلك لم تزد مدخرات بنوك الادخار الا بنسبة ضئيلة للغاية .

وفى هنج كنج نجد جمعيات للادخار ، وهى جمعيات صغيرة ويحق لكل عضو سحب مدخراته وفق رغبته ولاغراض معينة ، كما توجد أنواع عديدة من جمعيات الادخار مثل الجمعيات التعاونية للخضار ، ويجب على كل عضو فيها أن يقبل خصم مبلغ يقدر بـــ ٥ ٪ من ثمن المبيعات كادخار فردى . كما توجد جمعيات ائتمان وادخار لاغراض محددة ، كالادخـــار للافراح والمآتم وتقدم الجمعيات قروضا للاعضاء لاسباب يبينهـــا قانون الجمعية . وجمعيات المواطنين وتشمل كل جمعية قرية أو بعض القرى القريبة ويعرف الاعضاء بعضهم بعضا ويتعاونون معا فى السراء والضراء. ولكن أثر هذه الجمعيات مازال أقل من مستوى التقدم بكثير ولا يمكن أن يؤدى بحالته هذه الى تنمية سريعة .

وتنتشر بنوك ادخار فى غيانا البريطانية وتقتطع من مرتبات ومهايا الموظفين بالخصم شهريا أو أسبوعيا طبقا لجدول حصولهم على هـــذه المهايا ، ويستطيع المدخر سحب مدخراته للاستهلاك أو لتأثيث منزله وفى الأفراح والمآتم . ولكنهذه البنوكقليلة العدد ومدخراتها ليست كافية لزيادة فاعليتها فى رفع مستوى الشعب (١) .

وأقيم فى الهنـــد ما يســـمى باتحاد تأمين الودائع The Deposit insurance corporation وهـــو نوع من أنواع بنـــوك الادخـــار المنتشرة فى اقاليم الهند . وتأسس فى أول يناير سنة ١٩٦٠ وقصد بانشائه حماية صغار المدخرين حتى تزداد ثقتهم فى نظام الادخار . وتخفف من الاثر النفسى الذى يصيب المواطنين من أثر الخسارة أو الافلاس . ويدار الاتحاد بمعرفة مجلس مديرين من خمسة أعضاء . وتقوم جمعية الصناعات الصغيرة بامداد الصناعات الحرفية بالاموال اللازمة لتدعيمها . وامتـــد نشاطه لاثنين وعشرين منطقة من مناطق الهند خلال سنة ١٩٦٠ وأربع مناطق فى يناير سنة ١٩٦١ . وبلغت ٢٦ منطقـــة حتى يونيـــو ســـنة ١٩٦١ .

ويقوم بنك الدولة فى الهند بتمويل الجمعية بالاموال اللازمة للصناعات الصغيرة (٢) .

وفى الملايو توجد بنوك ادخار ولكن ليست لها فعالية كبيرة بين جماهير الشعب (٣) .

---

1) Raymond Firth op. cit. p. 157, 315.
2) Annual Report by the Reserve Bank of India «Trends and Progress of Banking in India During the Year 1961». p. 20.
3) Raymond Firth op. cit. p. 136.

وفى قارة أفريقيا وقد بلغ عدد الدول المستقلة فيها ما يزيد عن ثمان وثلاثين دولة ، ومع ذلك فان غالبيتها العظمى لم تنشأ فيها هذه البنوك . والقليل جدا منها هو الذى اهتم بدراسة دور هذه البنوك فى التنمية الاقتصادية على نطاق الدولة وعلى النطاق المحلى ، وبأثرها الكبير فى زيادة المدخرات القومية . وقد رأت كثير من هذه الدول انشاء بنوك وأجهزة أخرى تقوم بأحد الاختصاصات التى تقوم بها بنوك الادخار المحلى ، وهى التمويل الزراعى والصناعى وامداد الصناعات الحرفية بالقروض القصيرة والطويلة الاجل . فمثلا يشمل الجهاز المصرفى السودانى مؤسستين ائتمانيتين تشرف عليهما الحكومة وهما البنك الزراعى السودانى الذى أنشىء عام ١٩٥٧ برأسمال قدره ٥ مليون جنيه سودانى وأنشأ هذا البنك عدة فروع بكافة أنحاء البلاد . وتتركز أعماله فى تمويل القطن كما يمنح قروضا عينية كالاسمدة والالات الزراعية والبذور . والبنك الصناعى الذى أنشىء فى نوفمبر سنة ١٩٦١ . من أهدافه مساعدة المشروعات الصناعية الخاصة فى السودان ، بما يكفل توسعها وتدعيمها ويشجع الرأسمال الوطنى والاجنبى على المساهمة فى المشروعات باقراضها وتدعيمها .

وأقامت الصومال بنوك ادخارية ضئيلة القيمة وعلى نسق صناديق التوفير . كما أقامت بنك الائتمان الصومالى فى سبتمبر سنة ١٩٦١ . وازدادت قروضه بسرعة هائلة بعد الاستقلال فى الاقليم الجنوبى . ويمنح الائتمان متوسط وطويل الاجل فى الاقراض الزراعى والتنمية الصناعية .

وفى غينيا بعد الاستقلال أنشىء البنك الاهلى للتنمية الزراعية وعهد اليه بمنح الائتمان متوسط وطويل الاجل لتمويل شراء الماكينات الزراعية .

وفى أثيوبيا أنشىء بنك الاستثمار فى عام ١٩٦٣ ليقوم بكافة العمليات المصرفية الاستثمارية وتقوم بعمليات الادخار جمعيات البناء لمنح ائتمان طويل الاجل للاعضاء لاقامة مبانى خاصة بهم . ولا توجد بأثيوبيا بنوك ادخار أو صناديق توفير .

وانتشرت فى زامبيا صناديق توفير البريد لجمع مدخرات الافراد وثلاث شركات للاقراض وجمع المدخرات للبناء . وأقامت نيجيريا بنك التنمية الصناعية فى يناير سنة ١٩٦٤ لتمويل الاستثمارات الصناعية .

وتمشيا مع السياسة الوطنية فى ليبيريا أنشأت الحكومة البنك الاهلى الزراعى وتشرف عليه اشرافا تاما . ويمنح البنك التسهيلات الائتمانية لتمويل الانشطة الزراعية . وأمدته الحكومة بدفعات تمويل عديدة لكى يزيد من استثماراته ولامداد صغار المزارعين بالالات والاسمدة والبذور .

وتوجد فى غانا صناديق توفير للبريد ولكن ودائعها تتناقص باستمرار، لذلك اتجهت الحكومة الى اقامة البنك القومى للاستثمار ليساهم فى التوسع فى الائتمان المتوسط وطويل الاجل ولمساعدة المشروعات الصناعية والتجارية والزراعية(١) .

هذا عرض موجز لبنوك الادخار المحلية ومدى انتشارها فى الدول النامية وتتضح منه أن الجهود لخلق هذه البنوك وتدعيم القائم منها مازال متواضعا للغاية . وأن هذه الدول فى حاجة قصوى لبذل مجهود أكبر ومضاعفة تقويتها لهذه البنوك ونشرها على نطاق واسع لتحقيق الأغراض التى أنشئت من أجلها ، وهى التخفيف من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والادارية التى تواجهها الدول النامية نتيجة الاستعمار الطويل الاجل الذى قاست منه هذه الدول .

وفى الوقت الذى نبغى أن تسير فيه بنوك الادخار المحلية بالدول النامية بخطى سريعة للحاق بالدول المتقدمة نجد العكس هو الصحيح . فقد بلغت نسبة ما تجمع لدى بنوك الادخار المحلية من جملة الودائع الادخارية فى النرويج ٩٢٪ وفى ألمانيا الغربية ٨٦٪ وفى السويد ٧٢٪ وجميعها من الدول المتقدمة ، فى حين أن دولة نامية كالهند فى حاجة قصوى للاسراع بالتنمية الاقتصادية لم تتجاوز فيها هذه النسبة ١١٪(٢) .

وفضلا عن ذلك فان بنوك الادخار فى الدول المتقدمة تنتشر بدرجة واسعة للغاية فى جميع أرجاء البلاد وهذا يغاير تماما ما هو موجود فعلا فى الدول النامية . فمثلا يبلغ عدد بنوك الادخار فى ألمانيا الغربية ٩٠٠ بنك ادخارى بها حوالى ١٢٠٠٠ فرع فى المدن والقرى وتحصل على مايقرب من ٨٦٪ من جملة الودائع الادخارية فى ألمانيا . وبلغ عدد بنوك الادخار فى انجلترا ٧٨ بنكا بها ١٤٠٠ فرع(٣) فى جميع أرجاء انجلترا بخلاف بنوك البريد وتحصل على ما يقرب من ١٨ ٪ من جملة الودائع الادخارية فى الوقت الذى نجد فيه أن مثل هذه البنوك لم تنتشر الا فى عدد محدودة من المناطق باعداد ضئيلة للغاية كما فى الهند وجمهورية مصر العربية والصومال وغيرها .

وبينما نجد أن عدد الحسابات فى بنوك الادخار فى الدول المتقدمة كبير للغاية فقد وصل مثلا فى الاتحاد السوفييتى الى ما يزيد عن ٣٢ مليون حسابا ، تقل عدد الحسابات فى بنوك الادخار فى الدول النامية الى درجة

---

(١) محاضرة ألقاها الاستاذ محمود شاكر عن النظم المصرفية فى الدول الافريقية بمعهد الدراسات المصرفية فى يونيو سنة ١٩٦٧ وهى من ضمن مطبوعات المعهد .

(٢) الاستاذ رمزى زكى مشكلة الادخار سنة ١٩٦٦ ص ٣٢٠ .

3) Norman Burgess «How to find out about banking and investment» Oxford 1969. p. 5.

كبيرة ، فعدد الحسابات فى بنوك الادخار فى جمهورية مصر العربية يقل كثيرا عن نصف مليون حساب .

هذا فضلا عن أن كثيرا من الدول النامية لم ينشىء بعد هذه البنوك ولم يتم بديلا عنها يؤدى رسالتها . ولم تصل البنوك فى البلاد التى أقيمت بها الى أن تكون من القوة المؤثرة فى رفاهية الافراد او فى تقدم الاقاليم ، ولم تقم بما ينبغى أن تقوم به من نشر الوعى الادخارى لدى المواطنين ، وما زال أمامها شوط كبير للغاية كى تصل الى المستوى المنشود ، بل أن بعض عوامل الفساد تسلل اليها فى صورة سوء الادارة والمحسوبية والرشوة . فمنحت قروضا دون ضمانات ، وأقامت مشاريع دون التثبت من قيمتها الاقتصادية ، الأمر الذى أضر بها كثيرا وأدى الى انصراف عدد كبير من المواطنين عن الثقة بها أو التعامل معها(١) .

(١) تقرير اللجنة الاقتصادية بمجلس الامة عن السؤال الموجه الى السيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية من السيد العضو عبد الجابر علام عن موقف الوزارة من بنوك الادخار وعن الاسباب التى ادت الى الحد من نشاطها رغم نجاحها والمقدم الى المجلس بتاريخ ١٢ ابريل ١٩٧١ .